مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٦٢**

الخميس، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لاكروا	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دوغاتشيف
	أوغندا	السيد بوتاغيرا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيدة شانغ دان
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد مكمهان
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

09-20308 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غوتيريس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الذي أرحب به بالنيابة عن أعضاء المجلس وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غوتيريس (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

وعلى الصعيد الشخصي، أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي فرنسا رئاسة المجلس في بداية العام. والتعاون الممتاز بين فرنسا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تعاون قوي وأثبت أنه تعاون مثمر بوجه خاص خلال تولي فرنسا مؤخرا لرئاسة الاتحاد الأوروبي.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أن أتحول إلى الكلام بالإنكليزية.

كما أود أن أحيي وجود الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن الذين تم انتخابهم حديثا وهم – أستراليا وأوغندا وتركيا والمكسيك واليابان. ويتمتع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بعلاقة قديمة وإيجابية مع جميع تلك البلدان، ولكنني أود بشكل خاص أن أعرب عن تقديري لأوغندا على موافقتها على استضافة مؤتمر قمة استثنائي بشأن التشريد القسري في أفريقيا. وفي مؤتمر القمة ذاك الذي سيعقد في نيسان/أبريل المقبل، سينظر رؤساء الدول الأفريقية في عقد اتفاقية جديدة للاتحاد الأفريقي بشأن حماية الأشخاص المشردين داخليا وتقديم المساعدة لهم. وإذا اعتمدت الاتفاقية، كما نأمل جميعا، فإنها ستكون الصك الدولي الأول الملزم قانونا والمتصل بصورة خاصة بالتشريد الداخلي. كما أنها سترمز إلى القيادة الأفريقية بشأن مسألة تتسم حقا باهتمام عالمي.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، أبلغت المجلس بأن عدد اللاجئين وصل إلى أدنى مستوى له لفترة ربع قرن تقريبا. وللأسف، وبالرغم من الحركات الواسعة النطاق لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، شهدت فترة العامين التاليين زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين، وبالدرجة الأولى بسبب الحالة في العراق والصومال. ومع أننا ما زلنا نقوم بتجميع أحدث المعلومات، فإن تقديراتنا الحالية هي أن العدد الإجمالي للاجئين المدرجين حاليا في نطاق ولاية مكتبي يتجاوز ١١ مليون لاجئ. ولا يشمل ذلك العدد ٤,٦ ملايين من الفلسطينيين الذين تتحمل المسؤولية عنهم وكالة

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

كما زاد عدد الأشخاص المشردين داخليا بسبب الصراعات وهو الآن يزيد على ٢٦ مليونا في جميع أرجاء العالم. ومع أن الدول تتحمل المسؤولية الأولية عن حماية المواطنين المشردين ورفاههم، فإن بعض الدول تفتقر إلى القدرات، أو حتى الإرادة، لممارسة هذه المسؤولية. ولذلك يعمل مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، بقدر الإمكان، وبالتعاون مع المجتمع الواسع على تقديم المساعدة الإنسانية في سياق ما يسمى بنهج المجموعات بغية دعم الدول في توفير الحماية للمشردين داخليا ومساعدتهم وإيجاد الحلول لمشاكلهم.

والمسألة الأخرى التي تتصدر جدول أعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هي حالات انعدام الجنسية. وفي البلدان التي لديها بيانات موثوق بها، من المعروف أن ٣ ملايين على الأقل من النساء والأطفال والرجال عديمو الجنسية. ومع ذلك، قد يصل العدد العالمي إلى ١٢ مليونا.

وفي إحاطتي الإعلامية اليوم، سأعلِّق أولا على الاتجاهات الأخيرة في التشريد القسري. وبعد ذلك سأحدد ثلاثة تحديات هامة يواجهها مكتبي والدور الذي يضطلع به مجلس الأمن بصددها دور يتسم بأهمية كبيرة. وفي الختام، سأدلي ببعض التعليقات بشأن مسألة تسوية حالات التشريد القسري.

وبقدر ما ينشأ التشريد القسري من الاضطهاد والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإنه غالبا ما ينجم من التهديدات للسلام والأمن الدوليين أو خرقهما. وفي الوقت نفسه، يمكن لسيناريوهات التشريد المهمل أن تمثل تهديدا للسلام والأمن. وبهذه الصفة، فإن الحالات التي يبقيها مجلس الأمن قيد نظره غالبا ما تكون هي الحالات التي تشارك فيها مشاركة عميقة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وفي العالم اليوم، يمكنني أن أتصور وجود مجموعتين من الصراعات. وتمتد المجموعة الأولى من جنوب آسيا وجنوب غربها، عبر الشرق الأوسط إلى السودان وتشاد وإلى منطقة القرن الأفريقي. ومن بيشاور إلى قندهار، ومن الموصل إلى غزة ومن الجنينة إلى مقديشو، نحن مجابهون بمجموعة من الأزمات المتمايزة، ولكل أزمة منها جذورها التاريخية الخاصة بها. ولكن مع ذلك، فإن تلك الصراعات مترابطة الآن على نحو متزايد وتحدث مجتمعة آثارا رئيسية على السلام والأمن الدوليين، مما يسترعي الاهتمام الجدي للمجتمع الدولي.

وتقع تلك الصراعات في صميم الكوارث الإنسانية اليوم وولدت حوالي ثلثي العدد الإجمالي للاجئين على نطاق العالم. وهي تتطلب استجابة إنسانية قوية. ولئن كان من الحيوي بشكل مطلق أن توفر لضحايا الصراعات المسلحة الحماية اللازمة والمساعدة، فإن علينا أيضا أن نعترف بقيود العمل الإنساني وعدم قدرته على تسوية الصراعات العميقة الجذور داخل الدول وبينها. وكما هو الحال دائما، لا يمكن للحل سوى أن يكون حلا سياسيا، ويشكل إسهام الأمم المتحدة في تسوية تلك الصراعات بطريقة فعالة ومنصفة أمر أساسي لمصداقية المنظمة، وخاصة مصداقيتها لدى أجزاء معينة من الرأي العام العالمي.

وأود الآن أن أقدم بعض التفاصيل الإضافية. ففي أفغانستان، أدى الصراع المسلح، بالاقتران مع الاستهداف المتعمد للعاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، إلى تقييد إمكانية الوصول الإنساني إلى حوالي نصف مساحة البلد. ومع ذلك، في عام ٢٠٠٨، عاد ٢٧٨ ٠٠٠ أفغاني إلى وطنهم، وبشكل رئيسي من باكستان، وبدعم منا.

وذلك العدد الكبير للعائدين لم يكن في الواقع بسبب تحسن ذي مغزى في الحالة في أفغانستان. وعلى العكس، فإن معظم الذين أعيدوا إلى وطنهم فعلوا ذلك بسبب تزايد انعدام الأمن في المناطق المجاورة في باكستان وتدني مستويات المعيشة للاجئين في المراكز الحضرية من جراء الأزمة الاقتصادية. وفي الواقع، يسهم العنف وضعف الإدارة والفجوات الإنمائية في أفغانستان في إنشاء حالة حيث ما زال ٣ ملايين من مواطني البلد يعيشون في المنفى في باكستان وإيران.

ونشهد الآن بعدا جديدا في الأزمة بالمنطقة، وهو تشريد نحو ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة في المقاطعة الباكستانية الواقعة على الحدود الشمالية الغربية والمناطق القبلية الخاضعة لإدارة الحكومة الاتحادية. وكما هو الحال في أفغانستان، لا تملك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلا إمكانية محدودة جدا للوصول، وتواجه قيودا كبيرة بشأن إيصال المساعدة الإنسانية.

وقد أكدت هذه التطورات أن الحالة الأفغانية لا يمكن فهمها أو تناولها بمعزل عن سياقها. وبالتالي، وقبل مجرد شهرين، نظمت حكومة أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤتمرا دوليا في كابول لوضع استراتيجية شاملة لإعادة إدماج لاجئي ذلك البلد وأشخاصه المشردين وكفالة عودتهم المستدامة. وقد أشار آخر تقرير لمجلس الأمن عن بعثته في أفغانستان إلى هذه المبادرة باعتبارها تجسيدا إيجابيا للتعاون الإقليمي. غير أن نجاح المؤتمر سيرتهن بقيام جميع أصحاب المصلحة بعملية متابعة حازمة، استنادا إلى تعزيز الالتزام الوطني والدولي باستتباب الأمن وإرساء الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي العراق، ومع تحسن الحالة الأمنية، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جاهدة لمساعدة الحكومة على تهيئة الظروف الملائمة للعودة الطوعية وإعادة الإدماج للاجئين والأشخاص المشردين داخليا على نحو مستدام. غير أنه لا يزال هناك شوط طويل يتعين قطعه. فالعودة الطوعية يجب أن تتم بأمان وكرامة. وبالتالي لا بد للدول أن تبقي على الأمكنة المخصصة للجوء التي وفرتها للاجئين العراقيين على مدى السنوات الخمس الماضية في المنطقة وخارجها. ولا يزال أكثر من مليوني عراقي في ضيافة الأردن وسوريا بشكل رئيسي ويلقون معاملة كريمة للغاية. ولا يزال عدد مماثل منهم مشردا داخل العراق.

وأناشد الدول الأكثر رفاها في العالم أن توفر كامل الدعم للبلدان والمنظمات التي تتحمل عبء هجرة العراقيين، وذلك من خلال تقديم المساعدة المالية وتوسيع نطاق توفير فرص إعادة توطين العراقيين الضعفاء الذين لن تكون العودة الطوعية بالنسبة إليهم خيارا قابلا للتطبيق.

وللإعداد لعمليات العودة، قمنا بإعادة نشر ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق من عمان إلى بغداد في آذار/مارس ٢٠٠٨، كما أنشأنا تواجدا دوليا في إربيل والموصل والبصرة. ولدينا موظفون محليون في ١١ محافظة من محافظات البلد، وننوي مواصلة توسيع نطاق تواجدنا وأنشطتنا في العراق حسبما يسمح به تطور الأجواء الأمنية. وعلاوة على الأمن، ستتطلب العودة المستدامة إلى العراق اتخاذ إجراء فعال في مجالات استرداد الممتلكات أو التعويض عنها، بالنسبة لغير القادرين على العودة إلى أماكنهم الأصلية، وكفالة الحصول التام والمنصف على خدمات الرعاية الاجتماعية ونظم التوزيع العامة.

وفي دارفور، لا تزال هناك كارثة إنسانية وفي مجال حقوق الإنسان مستمرة على نحو مروع. فلا يزال أكثر من مليوني شخص مشردين داخليا، وفي تشاد وحدها سعى ربع مليون سوداني إلى الحصول على اللجوء. وبدون التوصل إلى

اتفاق سياسي تشارك فيه حكومة الخرطوم ومختلف حركات التمرد، هناك خطر يتمثل في أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لن يكون بمقدورها تحقيق التوقعات الأمنية للسكان المتضررين. وسيشكل هذا الأمر ضربة موجعة لهؤلاء السكان، في المقام الأول، وكذلك لمصداقية تلك المنظمات والمجتمع الدولي قاطبة. وعلى الرغم من إمكانية التوصل إلى اتفاق سلام شامل وتعزيز القوة الدولية وإنهاء الإفلات من العقاب، فإننا سنحتاج إلى القيام باستثمار كبير بغية استعادة التوازن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في المنطقة، وكفالة الوئام بين مختلف المجموعات العرقية وبين المزارعين والرعاة، والتغلب على التوترات الناجمة عن تناقص موارد المياه وارتفاع معدلات نمو السكان.

وفي الصومال، فإن المجلس يدرك جيدا ما يعانيه الشعب من مشاق. وبما أن أكثر من مليون صومالي يعتمدون فعلا على المعونة الغذائية، ففرض أي قيود أخرى على وصول المساعدة الإنسانية إليه قد يزيد من تشريد السكان على نطاق واسع. وصون قدرة برنامج الأغذية العالمي على مواصلة برنامجه لتوزيع الأغذية في جنوب الصومال ووسطه هو أمر ضروري تماما بالنظر إلى الحالة السياسية المعقدة التي تسود البلد حاليا. وتتحمل الدول المجاورة، بما فيها كينيا واليمن وجيبوتي، عبئا ثقيلا فعلا. وأي استمرار للتدهور سيُجهد القدرات الوطنية إلى أقصى حدّ ويمكن أن يؤدي إلى كارثة ذات أبعاد لا سابقة لها.

إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير متواجدة في غزة. فقد أُنشئت وكالة شقيقة، هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، قبل وجود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة. وعلى الرغم من أننا قد لا نكون معنيين مباشرة، فمن المستحيل ألا أشير إلى الأزمة السياسية والإنسانية الحالية. ففي غزة، لا يسمح للسكان الفلسطينيين حتى بالفرار إلى أماكن أخرى بحثا عن السلامة. وأود أن أعرب عن التضامن الحازم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع ما تتخذه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من إجراءات، وأدعو إلى الامتثال الصارم للمبادئ الإنسانية في غزة وضواحيها، بما في ذلك احترام حق الجميع في طلب اللجوء والتمتع به.

وعلاوة على هذه المجموعة الأولى من الصراعات المترابطة، ازدادت صراعات أخرى واشتدت حدتها في جميع أنحاء العالم. غير أنه خلافا للحالات التي تناولتها للتو، فإنها تفتقر بصورة عامة إلى الاهتمام العالمي، لأن أثرها محلي أو إقليمي في أحسن الأحوال. ولا يتم النظر إليها على أن لها تداعيات على الأمن العالمي. وجمهورية أفريقيا الوسطى مثال حي على ذلك. فعلى الرغم من أنها مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن إلا أن قلة قليلة في العالم تدرك أن نحو ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ أُجبروا على الفرار إلى تشاد والكاميرون وأن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من مواطنيها مشردون داخليا، في ظروف من الحرمان الشديد.

ويمكن أن نناقش أزمات أخرى في جميع أرجاء العالم، غير أنني سأركز على حالة خاصة نظرا لما لها من أهمية لعمل مجلس الأمن ومكتبي، وهي الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد ركز المجتمع الدولي مؤخرا اهتمامه على شمال كيفو. وتكرارا لملاحظاتي السابقة، أقول إنه ما من حل إنساني لذلك الصراع. ويجب أن يكون الحل سياسيا وأن تشارك فيه جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وغيرهما من الأطراف الفاعلة الإقليمية، والمجتمع الدولي برمته. وللمأساة الحالية في شمال كيفو إرث تاريخي معقد خلفه الحكم الاستعماري، وتفاقم مؤخرا جراء الإبادة الجماعية في رواندا وحربين أهليتين في الكونغو. ويجب أن يتناول الحل أيضا مسألة تواجد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في

المنطقة، والذي يهدد استمراره بتقويض أي اتفاق سلام. وأي سلام لن يدوم طويلا إذا لم تحل المشاكل الكامنة المتمثلة في حق حيازة الأراضي والحصول على الممتلكات والجنسية، والعلاقات بين الأعراق، وتمثيل الأقليات.

غير أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تنحصر في مجرد شمال كيفو. فقد شهدنا مؤخرا عمليات كبيرة لتشريد السكان في إيتوري والمقاطعة الشرقية. ولا يزال جنوب كيفو يشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تستهدف النساء والفتيات في معظمها، وكل ستة أشهر فإن عدد الأشخاص الذين يموتون سدى في البلد نتيجة للصراع المسلح والحرمان المادي يساوي عدد الأشخاص الذين لقوا مصرعهم في كارثة تسونامي التي وقعت في آسيا عام ٢٠٠٤. وليس لأي طرف آخر غير مجلس الأمن المشروعية اللازمة لقيادة جهود المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الحالة غير المقبولة تماما. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استعداد للقيام بدورها، غير أن دورنا وقدراتنا محدودة طبعا.

وبقدر ما أصبحت أنماط الصراعات أكثر تعقيدا، فكذلك الحال بالنسبة للأشكال المعاصرة للتشريد. وفي حين أن العلاقة بين التشريد القسري والصراع المسلح قديمة ومعروفة جيدا، فعلاقاتهما بظواهر أخرى، مثل تغير المناخ والفقر المدقع والحكم الرديء، ليست كذلك. إن الكوارث الطبيعية آخذة في الازدياد نتيجة لتغير المناخ. وقد أصبحت أكثر تواترا وشدة ودمارا من حيث أثرها الإنساني، والذي يعزز إمكانية التشريد. والأمر ذاته يصدق على الجفاف وارتفاع منسوب البحار. وسيكون للأثر الكامل للأزمة المالية الحالية والركود الاقتصادي عواقب وخيمة على العالم النامي، ويبدو أن لا مجال لتفادي ازدياد عدد النازحين. وستتفاعل الصراعات مع تغير المناخ والفقر المدقع معززة بعضها البعض باعتبارها أسباب للتشريد. وتسعى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تحليل تلك التطورات والتصدي لها، مما يشكل هدفا أعتقد أننا نتشاطره مع مجلس الأمن.

إن اللاجئين أشخاص قد غادروا بلدهم بسبب الاضطهاد أو الصراع المسلح، وهم يستفيدون من نظام الحماية المحدد الذي أنشأه القانون الدولي. وليس هناك أي إطار قانوني مماثل لأشخاص آخرين شردوا عنوة، عدا الصكوك العامة المتعلقة بحقوق الإنسان الواجب تطبيقها على الجميع. وباسترعاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الانتباه إلى هذه المسألة، فإنها لا تبتغي من وراء ذلك أي تعزيز لولايتها أو توسيع لنطاق التعريف الموضوع لمصطلح اللاجئ. غير أنني أعتقد أنه من واجبنا التشجيع على إجراء مناقشة جدية بشأن أشكال التشريد القسري الجديدة، والفجوات الناشئة من حيث توفير الحماية والأشكال الممكنة للرد الجماعي.

أود الآن أن أنتقل إلى ثلاثة تحديات محددة تواجه المجتمع الدولي في التصدي للأزمات الإنسانية. وهي جميعاً تركّز على أعمال مجلس الأمن، لكنها ذات تأثير هام أيضاً على مكتبي. فهي توضح العلاقة المعقدة القائمة اليوم بين ضرورة صون السلم والأمن وضرورة ضمان توفير الحماية والمساعدة الإنسانية.

التحدي الأول هو حفظ السلام في الحالات التي ليس فيها سلام يُحفظ، وعلاقة ذلك بحماية المدنيين. وقرارا مجلس الأمن ١٢٩٦ (٢٠٠٠) و ١٦٧٤ (٢٠٠٦) يؤكدان مجدداً أن الاستهداف المتعمَّد للمدنيين في حالات الصراع المسلح هو انتهاك صارخ للقانون الإنساني الدولي. ومع أن حماية المدنيين هي مسؤولية الدول بشكل أساسي، فإن مجلس الأمن يُطالب على نحو متزايد بتحقيق ذلك الهدف حين تكون الدول غير قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها أو غير راغبة في ذلك.

إن لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوصفها وكالة إنسانية، قدرة محدودة على توفير الأمن المادي للمستفيدين من خدماتها. وفي بعض الحالات، يكون ضمان أمن المخيمات والحفاظ على طابعها المدني والإنساني غير ممكن، إلا بدعم حفَظَة السلام. ففي شرق تشاد، مثلا، نتوقع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد أن تؤدي دوراً حاسما في الحؤول دون وقوع هجمات على المخيمات، وفي منع تجنيد الأطفال والحدّ من مخاطر اللصوصية والعنف الجنسي. وترحب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقرارات الأخيرة للمجلس التي تعزز قدرة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودورها في حماية المدنيين هناك، والفرصة التي توفرها لإنفاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، بشأن مكافحة العنف الجنسي ضد المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات.

أما في الحالات التي ليس فيها سلام يُحفظ، فإن ولايات حماية المدنيين يجب أن تكون واضحة وقوية بشكل كافٍ، كما يجب أن تكون مدعومة بمستويات ملائمة من الدعم السياسي والمادي. فهناك عمليات عديدة لحفظ السلام تبدأ في حالة من الهدوء النسبي، ثم تتأثر لاحقاً بأجواء أمنية متدهورة. وليس في نيّتي أن أحكم على مبادئ حفظ السلام، لكنه يسرني أن أعلم أن تلك المسائل ستكون في صُلب المناقشات المقبلة في مجلس الأمن.

والتحدي الثاني في الأجواء الحالية هو ذلك الذي تفرضه الضرورات المتزامنة لضمان أمن الموظفين وتقديم الحماية والمساعدة الإنسانية. فالعاملون في المجال الإنساني منتشرون في أكثر المناطق خطورة في العالم. وكثيرون منهم يخاطرون بحياتهم في سعيهم إلى مساعدة السكان الضعفاء في الحفاظ على أرواحهم. وضمان سلامة العاملين يجب أن يكون أولوية عليا لكل منظمة إنسانية وللأمم المتحدة في مجموعها. وهذا أمر غير قابل للتفاوض.

ولكن مع الطبيعة المتغيرة للصراع المسلح، تزايد الاستهداف المتعمَّد للعاملين في المجال الإنساني، مما أثار تضاربا بين ضرورات سلامة العاملين والعمل الإنساني الفعال. وما انفكت تلك المسألة تثير معضلات حادة. فقد تعرّض موظفو المفوضية في الصومال السنة الماضية لهجوم بالقنابل في بوساسو، وأُطلقت عليهم النيران في غاروي واحتجزوا رهائن في مقديشو. ومن الصعب أن تكون هناك مخاطر أمنية أكبر من ذلك، إلا أن طبيعة عمل المفوضية تتطلب منا أن نكون على مقربة من أولئك الذين نسعى إلى مساعدتهم. والطريقة التي ينظر إلينا بها السكان المحليون والأطراف المعنية، هي بصراحة أهم لأمننا عادة من السيارات المصفّحة الموضوعة بتصرفنا، ومن الأسوار الشائكة التي قد نقيمها. ولن يكون بإمكاننا القضاء على المخاطر بشكل كامل، لكنني أعتقد أنه يمكننا أن نديرها جماعياً بصورة أفضل.

والتحدي الثالث الذي أود أن أتناوله هو الحفاظ على مساحة إنسانية في سياق تواجد متكامل للأمم المتحدة. فمن تجربة المفوضية أنه حين تكون هناك عملية توطيد سلام قيد التنفيذ، يمكن للتواجد المتكامل أن يوفر إطاراً فعالا للتعاون بين الوكالات الإنسانية والمكونات السياسية والأمنية لمنظومة الأمم المتحدة. وبالنسبة إلى المفوضية، فإن تلك الشراكات هي ذات قيمة خاصة في السعي إلى حلول للتشريد في السياقات الانتقالية. ونحن نحظى حالياً بشراكات بنّاءة مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ومع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وجنوب السودان، ومع بعثة الأمم المتحدة في السودان، وأكتفي بهذه الأمثلة الثلاثة.

لكنه حيثما يتواصل الصراع، يجب أن يكون هناك توازن بين ضمان نهج متّسق عبر منظومة الأمم المتحدة وحفظ استقلالية العمل الإنساني، وهو الأمر المتأصل في المبادئ الأساسية للحياد والتجرد والاستقلال. وهذا أمر

حاسم بشكل خاص في الحالات التي تعمل فيها الوكالات الإنسانية في أجواء يطغى عليها التسييس والمادية. ولن يكون ذلك سهلاً دائما. ونحن نعتمد على حكمة مجلس الأمن لدعم وضع الترتيبات العملية والمرنة، بالاستناد إلى فهم عام وراسخ ومصمم ليناسب خصوصيات كل حالة.

وكما سبق لي أن لاحظت، لا بدّ لحلول الصراعات المسلحة من أن تكون سياسية في طبيعتها. لكنه ما أن يتحقق السلام، يستلزم دعمه بأساليب متنوعة. وتلك هي مسؤولية مشتركة، وهيكلية بناء السلام التي أنشأها الأمم المتحدة توفر مورداً حيويا في ذلك الجهد، شأنها شأن بعثات بناء السلام المفوّضة من مجلس الأمن. وهذه الجهود تكمل أعمال مكتبي وتسهلها، ولا سيما من خلال دعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج المستدام للاجئين والمشردين. حقاً، إن حجم العودة ونجاح إعادة الإدماج هما اثنان من أكثر المؤشرات الملموسة للتقدم المحرز في أية عملية لبناء السلام.

لقد أُعيقت تلك العمليات في مناسبات عديدة، وذلك نتيجة عدم القدرة على حل المسائل المتبقية والمتعلقة بالأرض والممتلكات بصورة فعالة وعادلة، ولا سيما في الحالات التي يعود فيها اللاجئون والمشردون والمقاتلون السابقون، بصورة متزامنة، إلى المجتمعات، حيث لم يجر فرز الأراضي أبداً، أو حيث تهاوى نظام تسجيلها. إن النهج التعاوني لمواجهة هذه التحديات أمر أساسي. وتجربة لجنة بناء السلام في بوروندي ذات أهمية خاصة في هذا الصدد.

وإشراك اللاجئين والمشردين داخلياً في عمليات السلام يمكن أن يوفر رؤى أساسية بشأن أسباب الصراع، كما يمكن أن يسهم في وضع مفهوم للملكية المشتركة في صنع السلام وبناء السلام. وإشراك المرأة، كما يتوخاه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ذو أهمية خاصة كذلك. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يسّرت مؤخراً مشاركة لاجئين سودانيين في تشاد في محادثات للسلام، ويجري الآن استكشاف نهج مماثل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إنني أقدّر مساهمة مجلس الأمن في هذه الجهود من خلال بيانه الرئاسي الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن بناء السلام بعد الصراع (S/PRST/2008/16)، وأيضا من خلال الإشارة في القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) إلى ضرورة تهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين والمشردين داخلياً في العراق.

لقد كافح المجتمع الدولي سنوات عديدة لضمان أن يحل بعد الصراع سلام دائم وحكم مقتدر، وأن يعقب تدمير سبل العيش وتقديم الإغاثة في حالات الطوارئ عملية تنمية مستدامة. ولا يزال الطريق طويلاً. لكنني متشجع بالاهتمام الذي حظيت به هذه المسألة مؤخراً، وإنني واثق بأنها ستبقى بين الشواغل الثابتة لمجلس الأمن.

ومن نافلة القول إن البحث عن الحلول التي أشرت إليها للتوّ هو قائم بطبيعته على رد الفعل، فهذه الحلول تعالج آثار الأزمة بدل معالجة أسبابها. والوسيلة الأكثر فعالية لمعالجة مسألة النزوح القسري هي من خلال أنشطة وقائية تتوقع الصراعات التي تجبر الناس على ترك منازلهم للبحث عن الأمان في أماكن أخرى، وتتفاداها.

وفي رأيي أن الوقاية هي العنصر الأكثر أهمية في المسؤولية عن الحماية. ومع أن بعض جوانب مفهوم المسؤولية عن الحماية يبقى موضع خلاف، فإنني لا أعتقد أن الوقاية من بين تلك الجوانب. حقاً إن فكرة منع المخاطر عن السلام وإزالتها يمكن إيجادها في مطلع المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

إن الوقاية الفعالة ستتطلب مزيجاً من التدابير المتوازنة والمنسّقة والمستهدفة بعناية في المجالات السياسية والدبلوماسية والإنمائية والبيئية والإنسانية. كما أنها ستتطلب أن تتخذ

الإجراء مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول، وكيانات الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية، والمنظمات المالية الدولية، والأطراف غير الحكومية. وفي عالمنا المترابط والمتكافل باطراد، ستحتاج الوقاية إلى تشكيل شبكات وتحالفات جديدة، تربط بين أولئك الذين يعملون لتعزيز أمن الإنسان على مستوى المجتمع المحلي مع الذين يسعون إلى تحقيق الهدف نفسه – وهو أمن الإنسان – على أساس وطني وإقليمي وعالمي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد غوتيريس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة وبالإحاطة الإعلامية المفصلة التي قدمها من فوره السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. والمعلومات المقدمة اليوم ذات أهمية بالغة في رأينا ونعتقد أن هذه يمكن أن تصبح ممارسة مشتركة لأنها تمكّن المجلس وأعضاء المنظمة من متابعة حالة اللاجئين بوجه عام وفي الميدان. وينبغي ألا يؤدي اهتمامنا بظروف محددة إلى صرف انتباهنا عن ضرورة تحليل الحالة دوريا بصفة عامة. فذلك من شأنه أن يتيح لنا تقييم إجراءاتنا في الأجلين المتوسط والقصير واتخاذ تدابير تصحيحية حين تدعو الضرورة لها.

عندما أنشئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قبل ما يزيد على ٥٠ عاما، كان يُعتقد أنه تكفيها ولاية مؤقتة للتعامل مع حالة الأشخاص الذين شردهم الحرب في أوروبا. واليوم ندرك أننا كنا مخطئين. فليس التشريد القسري مجرد ظاهرة مستمرة ودائمة على نحو خبيث، بل أصبح ظاهرة متزايدة التعقيد والعالمية، مما يقتضي اهتماما دائما من هذه المنظمة.

وتشهد الحالة في غزة، التي ما زالت تثير أعصابنا، بحجم التحديات التي تواجه المجتمع دولي. فالأشخاص الذين يضطرهم الصراع إلى اللجوء أو يعرضهم للتشريد يصبحون ضحايا بصورة مزدوجة كل مرة يعجز فيها المجتمع الدولي بصفة عامة والمجلس بصفة خاصة عن تسوية الصراعات التي تضطرهم إلى التخلي عن ديارهم. فهؤلاء المئات من ألوف الأشخاص الذين تكلم عنهم السيد غوتيريس اليوم هم أولا ضحايا لأفعال البعض ثم ضحايا لتقاعس آخرين عن الفعل.

وكما أن غزة تصرخ اليوم طلبا لإجراءات عملية واستجابات فعالة وحلول مستدامة وسريعة، فالمشردون واللاجئون في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجورجيا وأفغانستان والعراق، ومناطق أخرى كثيرة من العالم للأسف يطالبوننا بعلاج شامل وجدي ومتسم بالمسؤولية والشجاعة. وقد قلنا ذلك من قبل، ولكننا لن نمل قط من تكراره. ما دام بين أعضاء المجلس من يجاهرون بالدفاع عن الذين تسبب أفعالهم التشريد القسري لمجتمعات سكانية بأكملها، فسوف نظل جزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل.

وكلنا مسؤولون إلى حد ما عن هذا. فالذين يرفعون أصواتهم بانتقاد الأفعال اليوم ظلوا صامتين عن أفعال أخرى في الماضي. ولهذا السبب، ينبغي أن تمثل إحاطة السيد غوتيريس الإعلامية صيحة إيقاظ لكي نقوم باستعراض متعمق لإجراءاتنا.

وعلى الرغم من صغر مساحة كوستاريكا الجغرافية، فقد كانت ملاذا لألوف كثيرة من الناس الذين هربوا من الحروب في أمريكا الوسطى طوال فترة الثمانينات، وما زلنا نستقبل اليوم تدفقات كبيرة من الأشخاص الذين يجبرون على الفرار من بلدانهم الأصلية. وتمكننا هذه الظروف الأليمة من أن نفهم بوضوح الصلات ما بين التشريد القسري

وحفظ السلام، خاصة في الحالات التي يهدد فيها التشريد الجماعي استقرار أماكن المنشأ والعبور والمقصد، والتي تشكل تحديا كبيرا لحماية الأشخاص على نحو فعال طوال حلقة التشرد.

ولهذا السبب يدرك وفدي أن تطور هذه المسألة وتعقيدها يقتضيان وضعها في السياق الأوسع نطاقا لحماية المدنيين، ولا غنى فيه عن احترام القانون الدولي والتعاون الدولي والتصرف السريع والحاسم من جانب الأمم المتحدة. وعندما نتكلم عن حماية المدنيين، فنحن نتكلم أساسا عن احترام الشرعية والقانون الدولي. ولهذا السبب، ينبغي أن تكون حماية المدنيين دائما أعلى نقاط تركيز الاستراتيجية السياسية في أي جهد يُبذل لتسوية الصراعات، وعنصرا رئيسيا في إجراءات ما بعد انتهاء الصراعات وفي عمليات بناء السلام. ومن الضروري في جميع الأوقات ضمان تعاون جميع أطراف الصراع من أجل تهيئة مناطق للأمن، أو مناطق محايدة، أو ممرات للعمل الإنساني، تسمح إما بالإخلاء أو بتوزيع المعونة على الفئات السكانية المتضررة.

وعندما نؤكد أهمية السماح بسبل الوصول لمن يحتاجون إلى ملاذ ومسؤولية الامتثال للالتزامات الدولية، خاصة لمبدأ عدم الطرد أو عدم الإعادة القسرية، فإننا نسلم بضرورة زيادة التعاون الدولي في البلدان التي تستقبل أفواجا كبيرة من اللاجئين.

ومن الواضح أن التحديات القديمة والجديدة التي نواجهها اليوم هي تحديات ذات طابع عملي في أساسه. وفي هذا السياق، من الضروري بشكل واضح بذل مزيد من الجهود في مجال الإنذار المبكر والاستجابة السريعة والحاسمة للأزمات. وينبغي أن تشترك الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها في هذا العمل بالتعاون عن كثب مع مجلس الأمن.

ويساورنا قلق جدي إزاء الاتجاهات السائدة حاليا التي لا تعتبر التشريد مجرد ظاهرة مرتبطة بالصراع، بل تصبح بمقتضاها استراتيجية عسكرية وأسلوبا إرهابيا. ومن المفزع أن نرى استمرار الهجمات العسكرية وهجمات العصابات على مخيمات اللاجئين والزيادة في العنف الجنسي والاتجار بالأسلحة وتجنيد الأطفال، وهي أمور كثيرا ما تجري داخل المخيمات نفسها. وهي تجري إضافة إلى المشاكل والاحتياجات العادية في مجالي الصحة والتعليم، الأمر الذي يؤدي لاستدامة وتفاقم أوجه الضعف التي يكشفها بالفعل التشريد القسري.

واليوم، نشدد على أهمية إصدار ولايات قوية لحماية المدنيين كجانب رئيسي في تصميم وتكوين بعثات حفظ السلام، وفي الحاجة إلى مبادئ توجيهية واضحة تمكّن من توفير الحماية الفعالة على مدار حلقة التشريد بكاملها، بدءا من الإجلاء إلى نصب مخيمات مؤقتة للاجئين والمشردين داخليا.

ويلزمنا مزيد من الموارد للتوسع في الاستطلاع وجمع المعلومات والقيام بدوريات في مناطق الصراع التي يشتد فيها خطر شن الهجمات على المدنيين. ولا غنى مطلقا عن تكوين بعثات حفظ السلام في الحالات مثل دارفور أو جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل ملائم وتزويدها بالمعدات والتكنولوجيا الضرورية للامتثال على النحو الواجب لولايتها في حماية المدنيين.

وختاما، إن تعزيز التنسيق بين الأبعاد السياسية والإنسانية والعسكرية. ينطوي على أهمية كبرى، ليس لمجرد ضمان أمن العاملين في تقديم المعونة ومجال القيام بالعمل الإنساني الضروري للعناية باللاجئين والمشردين وإنما أيضا للانتقال بشكل ملائم من المراحل الأولى التي تتمثل خلالها الأولوية في السلامة والحماية وتوفير الاحتياجات الأساسية

وصولا إلى مرحلة الانتعاش وإعادة إقرار النظام وسيادة القانون لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

وأخيرا، أود أن أشكر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفيها في أنحاء العالم كله على ما يقومون به من عمل. ونقدر أنه يتعين عليهم في كثير من الحالات تقديم الرعاية على مدى سنوات لافتقار هؤلاء للأشخاص الذين يفتقرون إلى مكان آخر يذهبون إليه ضمانا لاستمرار بقائهم. وأؤكد ضرورة تقديم دعمنا وبذل الجهود للوقاية وحل الصراعات بطريقة فعالة، فهي سبب التشريد والمعاناة، اللتين تشهدهما المفوضية وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة بصفة يومية.

السيد إيلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بالمفوض السامي أنطونيو غوتيريس وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والحافزة على التفكير.

أود في البداية أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديري الكبير للمفوض السامي وجميع العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لما يقومون به من عمل شاق. ويستحق تفانيهم في تحسين حياة ملايين اللاجئين كل الإشادة.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عنصر أساسي في جهودنا الجماعية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، فنحن نرحب بشدة بهذه الفرصة للتواصل مع المفوض السامي. وقد استمعت بعناية شديدة إلى إحاطته الإعلامية.

للأسف، لا تساعدنا البيئة الأمنية الراهنة والتحديات الأمنية المتغيرة في عصرنا على خفض عدد اللاجئين. بل على العكس، فقد ارتفع العدد الإجمالي للاجئين، وغيرهم من المجموعات السكانية التي تهتم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

وأصبح ذلك التطور، الناتج عن تفاقم الظروف الأمنية في أنحاء كثيرة من العالم، مشكلة أمنية في حد ذاته الآن. ويوجد الآن حوالي ٦٧ مليون شخص من المشردين قسرا في العالم، مما يزيد التحديات التي تواجه البلدان المعنية، وكذلك المفوضية، زيادة كبيرة.

ومن الواضح في ضوء ذلك أنه ليس بوسع منظمة دولية بمفردها أو أية دولة وحدها أن تتصدى لمشكلة بهذا الحجم. فلا بد من التعاون والتضامن الدوليين. إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقوم بلا شك بدور بارز في هذا المجال، لكنها تستحق دعم جميع الأطراف المعنية بالأمر، بما في ذلك مجلس الأمن. وفي هذا الخصوص، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن أن يعزز مجلس الأمن دعمه لعمل المفوضية.

هذا أمر شديد الأهمية حقا بالنسبة لنا، حيث أن تركيا تلتزم بشدة بدعم جهود وأنشطة المنظمة. ولا يسعني إلا أن أؤكد أن ذلك ليس مجرد اعتبار إنساني بالنسبة لتركيا؛ بل إن الأمر أكبر من ذلك بكثير، فهو يمثل واقعا شديد الصعوبة بالنسبة لنا، بالنظر إلى قربنا الشديد من مناطق الصراع في الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز التي يخرج منها عدد كبير من اللاجئين في بلادنا وحولها.

وقد رحب الشعب التركي عبر التاريخ وعلى الدوام بالأشخاص الفارين من القمع والعنف ومد لهم يد العون ووفر لهم الملاذ الآمن. على سبيل المثال، استضافت تركيا في الماضي غير البعيد أعدادا كبيرة من اللاجئين الفارين من الحروب في البلقان، أو من القمع على يد النظام العراقي السابق. وأنا واثق بأن الكثيرين هنا يتذكرون تلك الفترة التي وفرنا فيها الملاذ والحماية لما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ عراقي خلال حرب الخليج الأولى. لقد كانت مسؤولية ثقيلة اضطررنا لتحملها دون دعم دولي كاف في ذلك الوقت.

ولكننا نجحنا في النهاية في القيام بعملية ناجحة. وللأسف، يواجه العراق اليوم مجددا أزمة تشرد خطيرة. ورغم أن سوريا والأردن هما اللذان يتحملان أساسا وطأة تدفق اللاجئين في هذه المرة، إلا أن تركيا تستضيف أيضا عددا كبيرا من اللاجئين العراقيين.

ورغم التطورات الأخيرة التي طرأت على الظروف الأمنية السائدة في العراق، إلا أن مشكلة اللاجئين لا تزال مشكلة خطيرة تتطلب دعما دوليا مستمرا. وفي هذا الخصوص، نود أن نشيد بالعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ المراحل المبكرة للأزمة، ونؤكد من جديد تعهدنا بمواصلة دعم برنامج المفوضية في العراق.

وبالمثل، نحن نقدر أيضا بشدة الجهود الأخيرة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بالحالة في غزة ودعمها لمنظمتها الشقيقة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وفي هذا الصدد، نحن نؤيد النداء القوي الذي وجهه المفوض السامي إلى المجتمع الدولي وجميع القوى الفاعلة في مجال العمل الإنساني من أجل تقديم الدعم للأونروا. فالحالة في غزة مأساوية بالفعل وغير مقبولة بالمرة، وهي تتطلب إجراء فوريا من جانب الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ويقودني ذلك إلى النقطة الأخيرة في كلمتي، ألا وهي أهمية توفير الموارد الضرورية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث أن موثوقية واستمرارية مساهمات المانحين تشكلان عنصرا مهما في جهودنا للتصدي لمشكلة اللاجئين. ودون ذلك الالتزام من جانب المجتمع الدولي، لا يمكننا أن ننتظر من منظمات مثل المفوضية بأن تضطلع بالمهام التي يُتوقع منها أن تقوم بها. ولا يمكن أن يُتوقع منا الاضطلاع بمسؤولياتنا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين إلا إذا كانت المفوضية تتمتع بالفعالية.

ولهذا السبب تساهم تركيا بانتظام في الميزانية الرئيسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفي برامجها المختلفة، بدءا من الشرق الأوسط وانتهاء بأفريقيا. وأود أن أؤكد هنا للمفوض السامي مرة أخرى استمرار دعم تركيا لأنشطة المفوضية وعزمنا القوي على دعم كل الجهود الدولية الرامية إلى تحسين حياة المشردين حول العالم.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السيد أنطونيو غوتيريس على إحاطته الإعلامية. لقد جاءت في الوقت المناسب، وهي مفيدة، حيث لا تزال محنة أكثر من ٤٠ مليون شخص من المشردين من ديارهم مسألة خطيرة ومحفوفة بالمخاطر في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أفغانستان والعراق وفلسطين ودارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومناطق أخرى. وفضلا عن ذلك، فقد شردت الكوارث الطبيعية ٢٦ مليون شخص.

وأود هذا الصباح أن أعلق على ثلاث قضايا. تتعلق الأولى بالأسباب الجذرية للتشرد.

كما بيّن المفوض السامي، فإن ظاهرة التشرد المأساوية تزداد تعقيدا على نحو مطرد، حيث يُضطر المزيد من الأشخاص لترك ديارهم ليس بسبب الصراعات والاضطهاد فحسب، ولكن أيضا نتيجة الفقر المدقع والكوارث الطبيعية وتدهور البيئة. وكما أشار المفوض السامي، فإننا أيضا ندرك جميعا تمام الإدراك التأثير السلبي لتغير المناخ وأزمة الغذاء العالمية على أولئك اللاجئين والمشردين داخليا. ويتعين علينا معالجة هذه الأسباب الجذرية لكي لا يستمر عدد المشردين في الارتفاع. ونظرا لأن الأسباب الجذرية تختلف من حالة إلى أخرى، فإنه لا يوجد إجراء واحد على صعيد السياسة يمكن أن يحل القضية على مستوى العالم.

غير أنني مقتنع، وبخاصة في سياق مسؤولية مجلس الأمن، بأن منع نشوب الصراعات يشكل أحد أكثر الإجراءات فعالية للحد من التشرد. ولا غنى عن جهود بناء السلام الرامية إلى منع تكرار الصراع في معالجة أوضاع اللاجئين التي طال أمدها. وينبغي إعطاء أولوية أكبر لإعادة إدماج المشردين في سعينا لوضع وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، وهي العملية التي بدأت بصورة جيدة جدا في سياق لجنة بناء السلام.

والقضية الثانية هي إيجاد الحلول الدائمة. وتوفير الحماية لمن أُجبروا على ترك ديارهم هو بالطبع الخطوة الأولى الأكثر إلحاحا. غير أن التوصل إلى حل دائم يستلزم أيضا تمكين اللاجئين والمشردين داخليا وليس مجرد توفير الحماية لهم. ونعتقد أن المساعدة في جهود عودة اللاجئين وإعادة دمجهم، مثل التدريب المهني وتعليم الأطفال العائدين، هو أمر أساسي في بحثنا عن حل دائم. وتركز اليابان على تمكين الأشخاص الضعفاء، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخليا والنساء والأطفال، وعلى وضع نهج متكامل من خلال تعزيز منظور الأمن البشري. وأنا أشعر بامتنان كبير للمفوض السامي لإشارته إلى ذلك في ختام كلمته. ونتطلع بشدة إلى أن تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزيز النهج الذي يركز على البشر في تنفيذ برنامجها. فالبشر يجب أن يكونوا محور اهتمامنا على الدوام.

النقطة الثالثة هي سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، حيث أن موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء والمنفذين وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني في الميدان يكرسون أنفسهم بإنكار للذات لمساعدة من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، وغالبا ما يكون ذلك في ظروف صعبة وخطيرة. ومما يدعو إلى القلق البالغ أن عدد الضحايا بين العاملين في المجال الإنساني في تزايد وأنهم أصبحوا هدفا للهجوم على نحو متزايد، وهذا أمر غير مقبول بالمرة.

إننا نطالب جميع الأطراف المعنية باتخاذ إجراء مناسب لتأمين المجال الإنساني من خلال الاحترام الكامل لحيادية ونزاهة المساعدة الإنسانية. ويجب علينا أن نجد سبيلا لمواجهة تحدي تأمين المجال الإنساني وضمان سلامة وأمن جميع العاملين فيه.

ويوجد لدى عدد من عمليات حفظ السلام التي أقرها هذا المجلس تفويض بحماية العاملين في المجال الإنساني. يحتوي الكثير من قرارات مجلس الأمن على دعوات موجهة إلى الأطراف المعنية ذات الصلة لتأمين سلامة وأمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

لكننا غالبا ما نشعر بالإحباط إزاء الواقع. ونتساءل عما إذا كان هذا يرجع إلى المشاكل الناجمة عن ولاية البعثة نفسها أو إلى هيكل وقدرة البعثة أو بعثة الدعم فيما يتعلق بتنفيذ هذه الولايات. هذه هي الأسئلة التي يجب أن نجيب عليها بالتفصيل. ونحن في المجلس يلزمنا أن ننظر باهتمام في أي إصلاح يتعين أن نجريه لحماية العاملين بفعالية أكبر. ونأمل أن تتضمن الدراسة التي شارك في طلب إجرائها إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن تنفيذ ولايات مجلس الأمن بشأن حماية أرواح المدنيين، تحليلا متعمقا لهذه المسألة وأن تتمخض عن توصيات بالإجراءات اللازم اتخاذها كما نرحب باتخاذ الجمعية العامة مؤخرا القرار ٦٣/١٣٩ الذي يعيّن يوم ١٩ آب/أغسطس يوما عالميا للعمل الإنساني، من أجل حشد الوعي العام حول الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

في الختام، لا تزال اليابان من المؤيدين الأقوياء لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن أكبر المتبرعين لها، ونحن سعداء جدا بذلك. وخلال زيارة حديثة للمفوض السامي، نقلت إليه حكومتي دعمها المستمر وقرارها الأخير

بأن تصبح اليابان أول بلد آسيوي يقبل لاجئين من ميانمار لإعادة توطينهم.

وأود أن أثني على المفوض السامي على قيادته القوية في تناول مسألة التشريد بفعالية، وذلك بجعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منظمة لامركزية ذات توجه ميداني بشكل أكثر. ونأمل أن نرى المفوضية تنخرط بصورة أكثر فعالية في الأنشطة الحيوية الأهمية التي تبذلها لمساعدة الناس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحنا هذه الفرصة للاجتماع اليوم والاستماع إلى المفوض السامي لشؤون اللاجئين. ونعرب له عن امتناننا البالغ، لا على بيانه الشامل الحافل بالأفكار فحسب، بل أيضا على العمل الذي يضطلع به قيادة فريق من العاملين المتفانين بشدة في خدمة الأمم المتحدة في كل أرجاء العالم. ونعبّر اليوم عن تقديرنا لروح القيادة التي يبديها المفوض السامي سواء في إدارة المفوضية من خلال برنامج طموح للإصلاح الهيكلي، أو في إقامة علاقات أقوى مع جهات فاعلة رئيسية أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وقد كان مفيدا أن نستمع إلى ما قاله عن الاختطاف والقتل الذي يتعرض له العاملون معه وغيرهم من العاملين في الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد، من خلاله، بهؤلاء العاملين وبأُسرهم.

كما سررت بالغ السرور لأننا استطعنا أن نستمع بعض الوقت إلى السفير إلكين عن البلدان التي تدعم اللاجئين عن طريق استقبالهم وتوفير الملجأ والحماية لهم. وكما قال المفوض السامي والسفير، فإن ذلك أيضا جزء مهم جدا من المعادلة.

ويتضح من الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تزاول أنشطتها عبر نطاق مهام مجلس الأمن في أفغانستان ودارفور والعراق. وبطبيعة الحال فإن المفوضية،كما ذكر المفوض السامي، ليست الوكالة التي تعمل في غزة، ولكن من الجلي أن غزة تشغل بالنا كثيرا اليوم، حيث تستمر المناقشة في نيويورك وحيث نراقب جميعا تطور الأوضاع على الأرض.

أود أن أبدأ بياني بتكرار ما أعرب عنه المفوض السامي من إعجاب بالعمل الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ظل ظروف تشكيل تحديا خطيرا، لا سيما لعمال الأمم المتحدة الشجعان الذين يحاولون تخفيف المعاناة في غزة. إن تصاعد العنف في غزة وجنوب إسرائيل يُسبب معاناة هائلة ونقصا شديدا في الإمدادات الإنسانية. ونشارك الآخرين في الدعوة إلى كفالة الوصول الإنساني الفوري وتوفير وتوزيع الإمدادات وفقا للقانون الإنساني الدولي. ونرحب بأية مبادرات تحقق وقفا للأعمال القتالية للسماح بتقديم المساعدات الإنسانية. وأعتقد أن من الجلي بالنسبة لنا جميعا أن هناك الكثير الذي يلزم عمله قبل التوصل إلى أي حل لهذا الصراع، وفي المقام الأول وفورا من خلال وقف إطلاق النار. كما ندين أعمال العنف والإرهاب الموجهة نحو المدنيين في المنطقة. إن وزير خارجية بلادي ووزير خارجية فرنسا وآخرين، داخل المجلس وخارجه، ما زالوا في نيويورك يبحثون عن سبيل للمضي قدما كمساهمة في حل الصراع.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لكي أشير، بصورة أعم، إلى التزام حكومتي بالتمسك باتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وبدعم ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية اللاجئين والبحث عن حلول دائمة لمحنتهم. إننا نعلم أن الغالبية من الناس الذين اقتلعوا من ديارهم بسبب الصراعات وأعمال العنف لا يعبرون الحدود الدولية، ولكن مع ذلك يجدون

أنفسهم في أوضاع في غاية الضعف. وندعم بقوة المسؤوليات التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل المشردين داخليا وغيرهم من السكان المتضررين بسبب الصراعات، بوصف ذلك جزءا من نهج المجموعات المشترك بين الوكالات.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشجع المفوض السامي على النظر في ما يمكن عمله لتعميق اشتراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع نهج المجموعات، ولزيادة تطوير علاقاتها مع أصحاب المصلحة الآخرين. ونتوقع حدوث أمور جيدة من معتكف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونتطلع إلى معرفة المزيد حول ذلك الموضوع.

ويقودني ذلك إلى نقطة أخرى ذكرها المفوض السامي بشأن التمييز المحتمل بين عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عندما يكون الصراع جاريا، وعملها بجانب الوكالات الأخرى في أعقاب الصراع، عندما تخف حدة الوضع المباشر. وأعرف من خبرتي الشخصية أنه في الحالة الأخيرة من المهم أن يكون هناك نهج متكامل إذا كنا نريد فعلا أن ننجح في الميدان. ولكن ما قاله المفوض السامي بشأن التمييز قد يوفر أرضيات مثمرة للعمل في المستقبل.

لقد تكلمنا اليوم لبعض الوقت عن الأسباب المتغيرة للتشريد القسري. وطرح المفوض السامي بعض الأسئلة المهمة للغاية حول ذلك الموضوع. ويبدو لحكومتي أن الإطار الحالي للحماية كاف إذا ما تم تنفيذه. وأعتقد أن تلك نقطة مهمة أخرى. وفيما يتعلق بالمنع والاستجابة، فإن التعقيد المتزايد الذي وصفه المفوض السامي يثير مرة أخرى مسألة الحاجة إلى الشراكات الفعالة.

كما أن حماية المدنيين في الصراعات موضوع يهتم به الكثيرون اليوم. وقد سررت أيضا بالاستماع إلى ما ذُكر عن المسؤولية عن الحماية والحاجة إلى المنع الفعال. ومن الجلي أن أعضاء المجلس لم يتفقوا بعد على وجهة نظر موحدة بشأن كيفية المضي قدما بالمسؤولية عن الحماية. فهي في مراحلها المبكرة. وهي مفهوم جديد من الضروري أن نعمل جميعا بكل جد على الإعداد له ووضعه موضع التنفيذ بأسلوب فعال، من أجل توفير المساعدات في الأماكن التي تكون في أشد الحاجة إليها، ومساعدة الحكومات على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن حماية سكانها.

كما نرحب بقيام المفوض السامي، في إطار الاستجابة لأزمات تقديم الحماية ومنع هذه الأزمات، بتقديم إحاطات إعلامية مخصصة وأكثر انتظاما إلى المجلس. ونعتقد بدورنا أنه ينبغي أن نستفيد بشكل أفضل من خبرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عند صياغة ولايات عمليات حفظ السلام. وأكون ممتنة إذا ما ذكر المفوض السامي، في رده، بعض الشيء عما يدور في ذهن المفوضية بشأن العودة الطوعية. إنني أعرف أنه جرت في حالات معينة مناقشات داخل المنظمة وفي أماكن أخرى في المجتمع الدولي، حول ما إذا كان ينبغي تشجيع اللاجئين على العودة إلى أماكنهم الأصلية فقط – أي مواطنهم الأصلية – أو إذا ما كان ينبغي أن يسمح لهم بإعادة التوطن في المجتمعات المحلية في بلدهم التي ينتمون إلى الأغلبية فيها. ومن المهم أن نعرف ما إذا كانت هناك أية مستجدات بشأن تلك المناقشة.

أود أن أنتقل، في نقطتي الأخيرة، إلى بناء السلام. إننا نرحب بالدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للتقرير المرتقب من الأمين العام عن بناء السلام بعد انتهاء الصراع والإنعاش المبكر والمشاركة في إعداده. ويشكل ذلك التقرير فرصة لوضع استجابة دولية أكثر فعالية لمساعدة البلدان في أعقاب الصراعات مباشرة.

وتلك استجابة يمكن أن تقدم دعما بالموارد للجهود الوطنية منسّقا ومحدد الأولويات ومجهزا بالموارد الكافية.

السيد بوي تي جيانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر بدوري الرئاسة الفرنسية على عقدها هذا الاجتماع، الذي نعتبره بمثابة خطوة تحضيرية جيدة للمساهمة في المناقشة المفتوحة التي من المخطط أن يجريها مجلس الأمن الأسبوع القادم بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. وأرحب بالمفوض السامي، السيد غوتيرس، وأشكره على إحاطته الإعلامية الحسنة التوقيت والشاملة والزاخرة بالمعلومات.

إننا نعترف بالجهود التي بذلت حتى الآن وما نتج عنها من تقدم في إطار المبادرات لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. ولكن وفد بلدي يساوره القلق البالغ إزاء اتساع نطاق التشرد في أجزاء عديدة من العالم وزيادة عدد الأشخاص عديمي الجنسية، وهو الأمر الذي حذر منه المفوض السامي غوتيريس، وكذلك إزاء التحديات الماثلة أمام حماية اللاجئين في مناطق الصراع وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية إليهم. إننا نشعر بالجزع إزاء حقيقة أن اللاجئين في مناطق الصراع، لا سيما النساء والأطفال، ما زالوا يسقطون ضحايا للقتل والتشويه وكل أشكال العنف القائم على نوع الجنس.

إن الأوضاع الحالية في أفغانستان، وباكستان، وبعض من بلدان جنوب آسيا، ومناطق شاسعة من أفريقيا، وفي غزة على وجه الخصوص، هي شواهد معتادة على ذلك. وإذ يقع ١,٥ مليون شخص هم سكان قطاع غزة ضحايا بطريقة فظيعة، فإن هذه الأزمة الإنسانية تمثل نموذجا مروعا لحجم المعاناة التي يمكن إنزالها ببني البشر وتقدم مثالا حيا على الحاجة الماسة إلى جهود إنسانية أكبر وأفضل.

وعلى ضوء خطورة الوضع، وإذ نؤكد مرة أخرى على المسؤولية الأساسية للدول عن توفير الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين في كل منها، فإننا نود التأكيد على الضرورة الحيوية لتعزيز دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وتنسيقه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عند تنفيذ العمليات الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام عند معالجة التشرد والعنف ضد المدنيين، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح، عند التصدي للقضايا المتعلقة بالأطفال، وما إلى ذلك. وفي ذلك الصدد، يقع على عاتق بعثات الأمم المتحدة الميدانية دور هام في هذا المجال.

إننا نرى أن الأنشطة الإنسانية لكي تعمل بفعالية وكفاءة، لا بد من تجنب تسييس إيصال المساعدات الإنسانية، بل يجب بدلا من ذلك أن تمتثل بدقة إلى مبادئ الحياد والنزاهة والاستقلال، وأن تتوافق مع القوانين الوطنية والقانون الدولي. وإذ نؤكد على موقفنا المتسق بأن منع وحل الصراعات، وتخفيف الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان في مناطق الصراع، هي العلاج الحقيقي للأسباب الجذرية للمسائل الإنسانية، فإننا نعتقد أيضا بوجوب التركيز بقدر أكبر على إعادة اللاجئين إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم. وينبغي لذلك، في جملة أمور أخرى، أن يوحد جهود أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وبنفس القدر من الأهمية، المنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية، التي تستطيع أن تساعد في العودة وإعادة الإدماج المستدام بشكل فعال، وبالتالي تسهم في عملية إعادة البناء في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

السيد تيندريبيوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد أنطونيو غوتيريس على إحاطته الإعلامية المفيدة. ونعرب له ولموظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن امتناننا على تفانيهم وريادهم في حماية اللاجئين ومساعدهم.

إن الآفة المستمرة المتعلقة باللاجئين والمشردين داخليا، الناجمة عن الصراعات والكوارث الطبيعية، تسبب لنا قلقا بالغا اليوم. وعلى صعيد العالم، يوجد الملايين من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا الذين يعيشون في ظل ظروف شديدة الصعوبة، بسبب ازدحام المخيمات بأعداد كبيرة منهم، واضطراب الأمن والأوضاع الإنسانية، والفقر المدقع والأمراض، ناهيك عن الانتهاكات المتكررة لأبسط حقوق الإنسان التي يتعرضون لها، وفي بعض الأحيان يقوم بذلك الأشخاص المؤتمنون على المسؤولية عن حمايتهم.

إن شن الهجمات على مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، وعسكرة المخيمات، والتجنيد الإجباري للأطفال في المخيمات، وزيادة العنف الجنسي، كلها أمور لا يمكن القبول بها وتقتضي إجراءات حازمة من جانب المجتمع الدولي بأسره.

إن مأساة اللاجئين مرتبطة بشكل وثيق بمسألة السلم والأمن الدوليين، ولذا تتطلب اهتماما خاصا من مجلس الأمن، لا سيما في إطار ولاية عمليات حفظ السلام. وينبغي تكييف تلك الولايات بشكل متواصل في الميدان من أجل تأمين حماية أفضل للاجئين والمشردين داخليا. ومن المناسب، في هذا السياق، تعزيز قدرة عمليات حفظ السلام، وأن يتم بالفعل استعراض تشكيلاتها، كما يجري حاليا في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري أيضا التأكد من أن أفراد العمليات يتلقون التدريب الملائم في مجال حقوق الإنسان وآداب السلوك من أجل الحماية ضد انتهاك حقوق اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

إن الدول، في المقام الأول، وكذلك أطراف الصراع، تتحمل المسؤولية عن حماية المدنيين، بما في ذلك اللاجئون والمشردون داخليا، لا سيما الفئات الأضعف منهم، أي النساء والأطفال. ويجب عليها أن تهيئ الظروف المؤاتية لحماية حقوق اللاجئين، وفقا للصكوك الدولية النافذة. كما أن هذه العملية تقتضي تعزيز القواعد القانونية القائمة وتهيئة الظروف المؤاتية للاستقرار والسلام المستدام، وتأسيس سيادة القانون والحكم الرشيد وتعزيز الدبلوماسية الوقائية.

ومما يبعث على الأسف أن الكثير من البلدان المضيفة ذاتها تعاني من المصاعب. فلا تتوفر لها دائما الموارد التي تحتاج إليها في تحمل مسؤولياتها. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر لها كل الدعم اللازم. وفي هذا الصدد، نود مرة أخرى أن نشيد بالتزام وريادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. إن هذا العمل الجماعي يجب أن يستكمل بجهود المنظمات والهيئات الإقليمية له من أجل تأمين النهج المتكامل والشامل والقائم على المشاركة.

إن أفريقيا، التي يوجد فيها أكبر عدد من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، تنظر إلى هذه المسألة على أنها مشكلة إنمائية. وهي بالتالي تمثل تحديا لا بد من التصدي له بأسرع وقت ممكن. ولذلك، فإن اتفاقية حماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا، التي سيجري اعتمادها قريبا، ستكون علامة فارقة في تعبئة البلدان الأفريقية. ونحن واثقون بأن قارتنا تستطيع دائما أن تعوّل على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في الختام، يود وفد بلدي أن يعبر عن تأييده للآراء التي عبر عنها العديد من المتكلمين الآخرين مؤازرة للاجئين والمشردين في غزة.

السيد مكمهان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الولايات المتحدة أود أن أشكر المفوض السامي على إحاطته الإعلامية المميزة هذا الصباح وعلى ما يقوم به هو وموظفوه المقتدرون من أعمال لحماية ومساعدة اللاجئين في كل أنحاء العالم.

وكما أشار المفوض السامي، أصبح عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أكثر تعقيدا وخطورة بشكل متزايد. فعدد اللاجئين آخذ في الارتفاع، كما هو الحال بالنسبة للمشردين داخليا، وذلك بسبب الصراعات المسلحة. ولهذه التطورات انعكاسات هامة بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره وللمفوضية بشكل خاص. وأود اليوم أن أتناول خمس نقاط.

أولا، إن الولايات المتحدة ما فتئت تشعر بالقلق البالغ إزاء عدد وتعقيد وشدة الصراعات والعنف، وكلها أمور تؤدي إلى التشرد الإجباري، وكذلك إزاء الهجمات التي تُشن على اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في الأماكن التي اتخذوا منها ملاذا، وإزاء الهجمات المتزايدة التي تُشن على العاملين الإنسانيين وحفظة السلام. إن اللاجئين والمشردين داخليا كثيرا ما يقعون ضحية لتلك الصراعات، وهم في الكثير من الأحيان لا يجدون حماية من الهجمات الجسدية، والعنف القائم على نوع الجنس، وعمليات الخطف، والتجنيد الإجباري، وغير ذلك من الاعتداءات الخطيرة. وعلينا أن نعمل على تأمين سلامة أولئك السكان المستضعفين، وكذلك سلامة موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائهم التنفيذيين. إن شن الهجمات المتعمدة على العاملين الإنسانيين، وخاصة على الموظفين المحليين وأسرهم، ما زالت تشكل معوقا شديدا للمعونات المنقذة للحياة في أزمات كثيرة، ويتعين علينا جميعا أن نعمل معا لضمان سلامتهم وأمنهم.

ثانيا، إن الصراعات الأهلية التي يطول أمدها تواصل خلق الأوضاع التي تسبب التشرد الإجباري، وهي تشكل تذكرة مفجعة بأن المدنيين أحيانا يتم استهدافهم على نحو متعمد. إن عدد الأشخاص الفارين من الصراعات والعنف الذين يصبحون مشردين في داخل بلدانهم يفوق كثيرا عدد من يعبرون الحدود الدولية ليصبحوا لاجئين. والولايات المتحدة تهيب بالدول الأعضاء أن تحمي حياة أو حرية أولئك المهددين بسبب الصراعات الأهلية، وأن تدعم الجهود المنسقة للمنظمات الإنسانية التي لديها ولاية الحماية وتتمتع بالخبرة.

لقد اتسع نطاق عمل المفوضية ليشمل الأشخاص المشردين داخليا المتضررين من الصراعات، وقد رأينا أن أنشطة الدعوة التي تقوم بها المفوضية وسياساتها وتمويلها تتسع باستمرار لتتمكن من تلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في كل أنحاء العالم، لا سيما في مواجهة الحالات العديدة للتشريد القسري. وبينما نرحب بذلك التوسع، فمن الحتمي ألا تضعف القيادة والميزة النسبية للمفوضية بشأن مسائل حماية اللاجئين عندما تسعى إلى تحقيق التوازن المناسب بين أهدافها المختلفة. إن ولاية المفوضية الأساسية المتمثلة في حماية اللاجئين يجب أن تبقى محور مهمتها وأنشطتها.

ثالثا، تظل الولايات المتحدة تشعر بشديد القلق من الاستخدام المتواصل والمنتشر للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع في جميع أنحاء العالم. وذلك واحد من أكبر تحديات الحماية التي يواجهها المجتمع الدولي، وغالبا ما يجري تجاهله. ويجب مواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بشكل أكثر فعالية، بما في ذلك

في حالتي اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى وضع حد لذلك الظلم الفادح.

إننا نعتقد أن منع العنف القائم على نوع الجنس ومواجهته ينبغي أن يبدأ فور نشوء أية حالة طارئة. وتشجع الولايات المتحدة المفوضية بقوة، بالإضافة إلى جميع الأطراف العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، على دمج برامج مكافحة العنف القائم على نوع الجنس في جهودها. وينبغي أن تكون تلك النهج متعددة القطاعات وأن تهدف إلى دمج أنشطة الحماية وخدمات المجتمع وخدمات العناية الصحية وخدمات الإحالة في عمليات المساعدة الإنسانية.

وتدعم الولايات المتحدة بقوة جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مثل قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، لتأمين زيادة مشاركة النساء بصورة بارزة في جميع جوانب بناء السلام والأمن. وبينما تم إحراز تقدم في ذلك الصدد، نتطلع قدما إلى العمل مع المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لكفالة أن يكون تمكين النساء للاضطلاع بأدوار قيادية جوهرية ومؤسسية محل تحسين مستمر.

رابعا، توافق الولايات المتحدة على أهمية الحفاظ على حيز عمل المنظمات الإنسانية في سياق بعثات الأمم المتحدة المتكاملة. ويجب إيلاء العناية الواجبة للسماح للوكالات الإنسانية للمنظمة بالاضطلاع بولاياتها لتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة حيادية وغير متحيزة. وقد تستدعي بعض الحالات من الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة الاندماج بشكل استراتيجي مع بعثات الأمم المتحدة، بينما تحافظ على درجة من الفصل العملياتي بهدف الحفاظ على قدرتها على مساعدة السكان المحتاجين في البيئات التي يسودها الصراع.

خامسا، إن تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين وغيرهم من المعنيين، إضافة إلى حاجتهم إلى الحماية، تتم بفعالية أكبر عندما تُظهِر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإرادة لتفعيل النظام الدولي، بما في ذلك سياسيا وماليا. ويجب علينا، كمانحين، أن ننجز المهمة بصورة أفضل، فننسق برامج المعونة ونتفادى الازدواجية، بينما نكفل المرونة في تمويلنا من خلال المفوضية حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها.

أخيرا، أود أن أضيف بضع كلمات عن الوضع الحالي في غزة. يجب علينا مواصلة التركيز على إلحاحية الحالة الإنسانية. إننا نشعر بقلق شديد تجاه الحالة الإنسانية في غزة. وقد اتخذت إسرائيل خطوات لضمان تسليم المساعدة الإنسانية لسكان غزة، ولكن، كما قالت الوزيرة رايس البارحة، يلزم أن يكون في مقدور سكان غزة أن يمسكوا بحبل نجاة يمدهم بالبضائع والإمدادات والوسائل الصحية والمساعدة الطبية.

الولايات المتحدة تبقى شريكا ثابتا للمفوضية وملتزما بها. ونحن ملتزمون التزاما تاما بسياساتها وبرامجها وبأدائها. ونعلم أن عمل المفوضية ليس سهلا أبدا، ونحيي موظفيها على ما يقومون به في بيئات غالبا ما تكون صعبة. وستواصل الولايات المتحدة العمل بتعاون وعطاء مع الدول الأعضاء الأخرى، ومع المفوضية، ومع الشركاء التنفيذيين لمنظمتنا غير الحكومية لإيجاد حلول دائمة للاجئين في كل أنحاء العالم.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالانكليزية): في البداية اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على إتاحة إمكانية التواصل مع السيد أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي للاجئين. ونود أن نرحب بالمفوض السامي غوتيريس وأن نشكره على إحاطته الإعلامية الغنية بالمعلومات والمحفزة للفكر. اسمحوا لي أن أضيف أيضا أننا نعتقد أن موافاة

المفوض السامي المجلس بإحاطات إعلامية بتواتر أكبر وأكثر انتظاما، بما في ذلك إحاطات إعلامية مخصصة لبلدان معينة، أمر مفيد للغاية.

إن تشرد الناس فيما وراء حدود البلد وداخله عنصر هام في معظم الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويبين ذلك أن هناك رابطة قوية بين السلام والأمن من ناحية، واللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من ناحية أخرى. وفي ضوء العدد المتزايد من الأشخاص المقتلعين من جذورهم، تعلق النمسا أهمية كبيرة على عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأود أن أشيد بالمفوض السامي على قيادته وبجهود المنظمة الدؤوبة خلال السنوات الأخيرة.

أشار المفوض السامي في تحليله إلى تراكمٍ من اتجاهات عكسية وأسباب للتشرد، مثل التنافس على الموارد الشحيحة والفقر والصراع وتغير المناخ. وتشاطره النمسا قلقه بشأن تلك الاتجاهات التي تؤدي إلى عدد متزايد من الأشخاص المرتحلين. وعلينا أن نسأل أنفسنا عن الكيفية التي يستطيع بها مجلس الأمن تحسين مواجهاته لتلك التحديات.

أود أن ألقي الضوء بشكل خاص على أثر تغير المناخ وآثاره على الأمن البشري، وحتى على أمن الدول. وبالمناسبة، استثمر الاتحاد الأوروبي أيضا بشأن تلك المسألة الكثير من التفكير. إن احتمال أن يتسبب تغير المناخ في تفاقم حالة المجموعات المعرضة للخطر، لا سيما النساء والأطفال، وطبيعته كسبب رئيسي للهجرة والتشرد، يجعل منه شاغلا ملحا. وفي ذلك السياق، تود النمسا أن توجه الانتباه إلى أنشطة شبكة الأمن البشري في تحديد آثار تغير المناخ على الأمن البشري.

لقد رحبت النمسا بمبادرة تنظيم مناقشة مفتوحة في مجلس الأمن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لفحص العلاقة بين الطاقة والأمن وتغير المناخ. وتلك المناقشة (انظر S/PV.5663 و S/PV.5663 (Resumption 1)) ألقت الضوء على مدى ترابط تلك المسائل. ولذا، ينبغي للمجلس مواصلة إبقاء المسألة قيد النظر.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين عمليات حفظ السلام والأنشطة الإنسانية، تعتقد النمسا أن ذلك يستحق إلقاء الضوء على دور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية بولاية من الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال غربي جمهورية أفريقيا الوسطى. إن هدفهما الأولي برفع درجة أمن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في دارفور هو برأينا مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها لعمل المجلس أن يساهم في تحسين الحالات الإنسانية. وفي حالة اليوم الحرجة جدا، من الواضح أيضا أن الجانب الإنساني يجب أن يكون في قلب مناقشات المجلس حول الحالة في غزة.

وفيما يتعلق بمسألة بناء السلام فيما بعد الصراع، تشاطر المفوضية تماما وجهة نظرها بأن العودة الآمنة والطوعية للسكان المشردين تؤدي دورا رئيسيا في جهود بناء السلام، وهي عنصر أساسي للسلام المستدام. وبناء على ذلك، ينبغي لأنشطة بناء السلام أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة للسكان المشردين وللمجتمعات التي تستقبلهم. إن تقدُّم البرامج الإقليمية للحماية مهم بشكل خاص، كما أن بناء القدرات في منطقة المنشأ يجب أن يتقدم. وتقدر النمسا عاليا وتدعم جهود المفوضية المكثفة لتيسير العودة الطوعية للأشخاص المشردين وإعادة إدماجهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسأل المفوض السامي إذا ما كانت هناك دروس نستخلصها من خبرات المفوضية في ضمان استدامة عودة اللاجئين.

أخيرا، نتفق مع السيد غوتيريس على أهمية تحسين مشاركة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في عمليات السلام والمفاوضات. وهذا تحد خاص فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا. وترحب النمسا أيضا في ذلك السياق بمبادرة ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، البرفسور والتر كايلين، القاضية بوضع مسودة دليل للوسطاء، بمشاركة إدارة الشؤون السياسية، حول إدماج مسائل التشرد الداخلي في عمليات السلام واتفاقات السلام.

وبالنظر إلى دور النساء المهم في جهود بناء السلام لمجتمعاتهن، والذي لا يوفى في العديد من الحالات حقه، سنكون مهتمين أيضا بسماع الدروس التي تستطيع المفوضية أن تشاطرنا إياها - الدروس المستخلصة من تنفيذ سياستها الجنسانية وجهودها لإشراك النساء بفعالية في جميع جوانب عملها.

أود أن أختتم بتمني كل النجاح للمفوض السامي في عمله الهام جدا بالنسبة للمجتمع الدولي.

السيد هلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، جزيل الشكر على تنظيم هذه الجلسة، التي أعتقد أنها مفيدة بشكل خاص. ونرحب بالمفوض السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، ونود أن نبدأ بتهنئته على إحاطته الإعلامية التي قدمها لنا اليوم، وقبل كل شيء، على الرؤية المتكاملة التي قدمها لنا عن عمل المفوضية التي يترأسها في هذا العالم المعقد، وعن قيادته لها في اضطلاعها بولايتها.

ونرى أن الأمر الذي يتسم بأهمية أساسية هو أن يعقد هذا النوع من الجلسات بشكل دوري، كما ذكر بالفعل زميلي ممثل النمسا، لأن من شأن هذا أن يمكننا من إيلاء المزيد من الاهتمام للجانب المتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا عند نظرنا في العديد من حالات الصراع.

وكما ذكر المفوض السامي، تقوم حاجة ليس إلى الرد على الحالات التي تنشأ في جميع أرجاء العالم فحسب، بل أيضا إلى اتخاذ نهج وقائي وبطريقة حسنة التوقيت. وما ينذر بالخطر أن اتجاه انخفاض عدد اللاجئين لم يستمر بل انعكس بحيث وصل عدد اللاجئين الآن إلى أكثر من ١٥ مليونا. وأعتقد أن رؤية اتخاذ نهج وقائي في المستقبل التي تم اقترحها رؤية جديرة بالاهتمام، وخاصة في التصدي لتأثير تغير المناخ والكوارث الطبيعية، وبطبيعة الحال، آثار الصراعات. وأظن أيضا أنه سيكون أمرا هاما للغاية أن نأخذ بعين الاعتبار كوننا في خضم أزمة عالمية، توحدت فيها أزمات الغذاء والطاقة والأزمة الاقتصادية لتؤثر تأثيرا حادا للغاية على الاستقرار السياسي الداخلي في البلدان المعرضة للخطر. وأعتقد أن هذه الظروف، مقترنة مع آثار تغير المناخ، قد تسبب تدفقات متزايدة للاجئين الاقتصاديين أو المهاجرين. وأرى أن الأمر الهام للغاية هو أن نضع ذلك في الاعتبار. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى أن المكسيك واليابان دأبتا على العمل بصورة مشتركة في إطار الأمم المتحدة بغية تشجيع النظر إلى الأمن الإنساني من منظور وقائي، مع التركيز على اتخاذ نهج عالمي.

وتشعر المكسيك بقلق عميق من استمرار التشريد القسري، وهو ظاهرة ذات اختلافات عديدة، ما زال يتعرض فيها للهجوم السكان المتضررون، وخاصة السكان الضعفاء. وأظن أنه لا يوجد، في جميع الصراعات التي ذكرت، صراع واحد لا تنطبق عليه هذه الحالة. وفي هذا الصدد، أوافق على ضرورة وضع ولايات قوية ومبادئ توجيهية واضحة لحماية اللاجئين. وأرى أن الأمر الهام للغاية هو الإسهام في هذه الرؤية المتكاملة وإبقاء التركيز على الهجمات التي يعاني منها العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية والموظفون المحليون

وخاصة في بلدالهم بالذات، على النحو الذي ذكره عدة متكلمين سابقين.

وطورت المكسيك علاقة بناء للغاية وتعاونية مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وهي علاقة تعود إلى وقت الأزمة التي حصلت في أمريكا الوسطى في الثمانينيات، عندما لجأ إلى بلدنا الآلاف من اللاجئين من مواطني غواتيمالا. ونظرا لهذه الخبرة المستمرة لأكثر من ٢٥ عاما، نرى أن الأمر الهام للغاية هو إقامة توازن بين الجهود الرامية إلى إيواء الأشخاص المشردين وأنشطة حفظ السلام.

وتكلم المفوض السامي عن ثلاثة تحديات. وأعتقد أن التحديات الثلاثة التي ذكرها تتطلب زيادة الاستجابة المتكاملة من منظومة الأمم المتحدة. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لا تعيش في عالم خاص بها، وبمعزل عن أنشطة الكيانات الأخرى للأمم المتحدة. ونرى أنه يتعين أن تكون رؤية المفوضية السامية حاضرة في تحليل المجلس ونظره في المشاكل المحددة. فلا معنى لمعالجة مشكلة غزة بدون الكلام عن المسائل السياسية. وينبغي ألا تثير هذه المسألة أي أزمة وجودية، إذ أننا نعلم أن هذه أزمات معقدة للغاية ولا بد من معالجة عناصرها العديدة والمختلفة. وفي هذا الصدد، أود أن أطمئن المجلس إلى أن المكسيك، في النظر في الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس، ستأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة باللاجئين والتعاون اللازم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على إيماننا بأن تبادل الآراء بين مجلس الأمن ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ينبغي أن يصبح أكثر تواترا، وأن يجري على الأقل مرتين في السنة.

السيد روغاشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكر السيد غوتيريس على إحاطته الإعلامية الجديرة بالاهتمام بشأن موضوع اللاجئين وتأثيرهم على الحالات في مجال السلام والأمن. وترحب روسيا بالمشاركة البناءة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في معالجة المشاكل الإنسانية القائمة في الحالات المعنية، بما في ذلك الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ونشاطر الرأي الذي مفاده أن المسائل المتعلقة بكفالة الأمن والامتثال للقواعد والمعايير الأساسية للقانون الدولي في مجال اللاجئين مسائل مترابطة وتكاملية. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مرة أخرى أن أي مشاريع في مجال حماية حقوق اللاجئين ومعالجة مشاكل التشريد القسري بصورة عامة في بلدان ما بعد الصراع ينبغي أن تستكمل الجهود الشاملة المبذولة في مجال بناء السلام وفيما بعد التوصل إلى تسويات وأيضا الإسهام في هذه العمليات. وفضلا عن ذلك، نود أن نشدد على أهمية تنسيق أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع حكومات الدول المعنية.

وما زال الصراع هو السبب الأولي في أن هناك العديد من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا على نطاق العالم. ويأتي العراق في المكانة الأولى في هذا الواقع المظلم، مع وجود ما يزيد على ٢,٥ ملايين لاجئ وحوالي مليونين من الأشخاص المشردين داخليا، ومعظمهم حرموا من قدرهم على الوفاء بالاحتياجات الحيوية الأساسية الخاصة بهم. ويلزم أن تعالج مشاكلهم فورا. وإضافة إلى الجانب الإنساني تحديدا، تلقى هذه التحديات بعبء كبير على عاتق البلدان المضيفة، وخاصة سورية. ومرة أخرى تظهر التطورات التي حصلت في الأسابيع الأخيرة ضرورة البحث عن حلول طويلة الأجل في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بمشاكل اللاجئين الفلسطينيين. ونناشد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تكون مستعدة لزيادة التعاون الوثيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك التعاون في الاستجابة للتدفقات الجديدة المحتملة للاجئين.

ونرحب باستعداد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للسعي لإيجاد سبل لمعالجة حالة اللاجئين الأفغان. وهذه المشكلة أيضا تلقي بعبء كبير على عاتق البلدان المضيفة، وفي المقام الأول باكستان وإيران. ونشعر بقلق بالغ من مشكلة الأشخاص المشردين المتعلقة بالحالة في ولاية دار فور السودانية. وتتعلق آمالنا بإجراء تحسن في الحالة هناك في المقام الأول ببدء عملية للمفاوضات السياسية ونشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ونشارك الرأي الذي أعرب عنه السيد غوتيريس فيما يتعلق بولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفاده أن من الضروري مواصلة التمييز الواضح بين أنشطة المفوضية السامية في تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمساعدة التي تقدم للأشخاص المشردين داخليا. وبينما تقع الأنشطة الأولى في نطاق المهام الموكلة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن تدخلات المفوضية بالنسبة للأخيرة لا مبرر لها إلا عندما يتوفر عدد من الشروط الأساسية، والشرط الأولي هو أن يقدم البلد المعني طلبا مسبقا. ونرى أن المسؤولية الأساسية عن تقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخليا تقع تحديدا على عاتق حكومة البلد الذي يحصل فيه مثل ذلك التشريد.

ونرى أن إحدى المهام البالغة الأهمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في سياق تسوية الصراع هي تقديم المساعدة لتيسير العودة الطوعية المستدامة للاجئين، وهي الوسيلة المفضلة لمعالجة مسألة التشريد القسري. إن عدم معالجة تلك المسألة يمكن أن يؤدي إلى ظهور حالات صراع جديدة قد تهدد بالمقابل السلم والأمن الدوليين. وفي نفس الوقت، ينبغي أيضا أن تكون لدى المفوضية خطة معدة لحالات يستحيل فيها لأسباب شتى تنفيذ سيناريو العودة الطوعية. وهنا، سيقتضي الأمر دمج الأشخاص المشردين في دول مضيفة أو بلدان ثالثة.

وفي العديد من الدول المدرجة حالاتها في جدول أعمال مجلس الأمن، تعتبر كفالة أمن مخيمات اللاجئين مسألة مُلحة. وهذه هي بالذات حالة مناطق الصراع في أفريقيا: دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، ندعو المفوضية إلى الاستمرار في إيلاء اهتمام شديد لنزع الطابع العسكري عن مخيمات الأشخاص المشردين، وفصل المقاتلين عن الأشخاص الذين لهم الحق في طلب مركز اللجوء بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧.

مرة أخرى، يشكر الاتحاد الروسي المفوض السامي على إحاطته الإعلامية ويشكر الرئاسة الفرنسية للمجلس على عقد هذه الجلسة. ونأمل أن يسود التعاون البناء بين مجلس الأمن والمفوضية.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية لهذا اليوم ونود أن نشكر المفوض السامي أنطونيو غوتيريس على عرضه الشامل للمنحى العالمي الراهن في ما يتعلق باللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وبدور مجلس الأمن، والتحديات التي تمثلها هذه الحالات بالنسبة إلى السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وبالنظر إلى الصلات المشتركة القائمة بين حفظ السلام وبناء السلام والأنشطة الإنسانية بهدف التوصل إلى سلم دائم، تشعر كرواتيا بالقلق إزاء الاتجاه التصاعدي في عدد اللاجئين والمشردين داخليا والحالات المعقدة التي ينطوي عليها ذلك منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمها المفوض السامي لعام ٢٠٠٦. (انظرS/PV.5353). بالإضافة إلى المناطق التي تشهد أزمات قديمة، هناك مناطق تشهد

أزمات جديدة نسبيا. وقد لا يكون ثمة حل لأزمات اللاجئين والمشردين داخليا بدون التزام سياسي. وفي الوقت نفسه، نشيد بالعمل الدؤوب الذي يؤديه موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ظل الظروف التي وصفها المفوض السامي في إحاطته الإعلامية. ويشهد على ذلك أعضاء مجلس الأمن الذين زاروا في حزيران/يونيه عددا من المناطق التي تشهد أزمات في أفريقيا. وتعتقد كرواتيا، لدى التصدي للأشكال المعاصرة للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في عالم تتزايد فيه هذه التهديدات المترابطة: إن الأسباب الجديدة لتشريد الناس قسرا عوامل متأصلة لا يمكن للمجلس أن يتغاضى عنها في عمله مستقبلا.

وفي ضوء المناقشة المقبلة التي سيجريها المجلس بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، فإن الإحاطة الإعلامية التي قدمها المفوض السامي جاءت في أوانها بصورة خاصة إذ أبرز أهمية توفير الحماية الجسدية للاجئين والمشردين داخليا فضلا عن عمال الإغاثة الإنسانية، وهو ما يدعو إليه مجلس الأمن في عدد من قراراته. وتشعر كرواتيا بقلق خاص إزاء تزايد العنف الجنسي باعتباره أداة من أدوات الحرب في الحالات التي يواجهها اللاجئون بعد انتهاء الصراع. وإذ تدرك كرواتيا الحاجة إلى توفير الحماية لجميع اللاجئين الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال، تلتزم بصون حقوق النساء في حالات الصراع، وتسعى باستمرار إلى تعزيز دور المرأة في جميع جوانب بناء السلام بعد الصراع.

أما فيما يتعلق بالحالة في غزة، فتأمل كرواتيا أن تتقيد جميع الجهات بالاتفاق الرامي إلى فتح ممر إنساني لصالح السكان المدنيين هناك. ويحدونا الأمل في أن تكون الإحاطة الإعلامية اليوم حافزا على استئناف تقديم المفوض السامي إحاطات إعلامية للمجلس على نحو منتظم. وتعتقد كرواتيا أن إحاطات إعلامية كهذه من شأنها أن تكون ذات قيمة إضافية للنهج الشامل للمجلس في وضع أو تجديد ولايات لحفظ السلام وبناء السلام ذات طابع معقد ومتعدد الأبعاد على نحو متزايد.

ونأمل في أن يتم بالإضافة إلى الصكوك القانونية الدولية القائمة ذات الطابع العالمي، إبرام اتفاقية الإتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المشردين داخليا، ودخولها حيز النفاذ قريبا، وأن ينطوي تنفيذها على تنسيق الأنشطة التي تفضي إلى التخفيف من وطأة الأزمات على اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا، وأكثر الناس تضررا بهذه الأزمات في العالم.

أخيرا، وبالاعتماد على الخبرة التي اكتسبتها كرواتيا من العمل المباشر مع مفوضية الأمم لمتحدة لشؤون اللاجئين وعلى الدروس التي استخلصناها من معالجتنا لحالة اللاجئين والمشردين داخليا خلال سنوات الصراع المسلح وما بعدها، نؤيد مجددا دعم كرواتيا الكامل لولاية المفوض السامي.

السيدة جانغ دان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة وأن أشكر السيد أنطونيو غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين على إحاطته الإعلامية التي انطوت على فائدة كبيرة لعمل المجلس.

خلال السنة الماضية، حقق مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين تقدما في ثلاثة مجالات تتمثل في العودة الطوعية والدمج المحلي وإعادة التوطين. وتعرب الصين عن تقديرها لهذا التقدم. وفي الوقت نفسه لاحظنا أن المجموع الحالي لعدد اللاجئين في جميع أرجاء العالم قد ازداد إلى ١١,٤ مليون شخص. وأن عدد المشردين داخليا ازداد باطراد نتيجة الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية.

إن الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية والركود الاقتصادي والفقر والتخلف كلها لا تزال تمثل الأسباب الرئيسية لتعقد وتفاقم مشكلة اللاجئين. وبالإضافة

إلى ذلك، هناك عوامل مثل البيئة الأمنية والتدفقات المختلطة وتردي البيئة، زادت من صعوبة توفير الحماية للاجئين. وفي الظروف الحالية ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل متابعة المبدأ المتمثل في التضامن الدولي واقتسام المسؤولية، وينبغي له أن يعزز التعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل، والمساواة والمنفعة المتبادلة للوفاء بالمسؤولية المشتركة لمعالجة قضية اللاجئين.

إن إنهاء الصراعات الإقليمية والإبقاء على السلامة والبيئة الأمنية هما السبيلان الأساسيان لحل مشكلة اللاجئين. وأغلبية الصراعات الوطنية والإقليمية المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تصاحبها مشاكل لاجئين شديدة، ومعظم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مناط بها مهام حماية المدنيين وضمان تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب على المجلس أن يزيد من تحسين التنسيق والتعاون بين الوساطة في الصراعات وحفظ السلام، من جهة، وحماية اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية من الجهة الأخرى ليتسنى لعمليات حفظ السلام من أن تكفل تهيئة بيئة مفضية إلى عودة اللاجئين إلى الوطن ودمجهم اجتماعيا بغية تيسير حل دائم لمشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، يا سيادة الرئيس على تنظيم هذه الجلسة الهامة. أود أن أشيد بالسيد أنطونيو غوتيريس على قيادته الفذة وتنظيمه الكامل في حماية ورعاية الناس المستضعفين الذين وجدوا أنفسهم لاجئين أو مشردين داخليا من دون ذنب ارتكبوه.

وقد تطرق لعدد من المسائل الهامة. غير أنني قبل أن أدلي بتعليق موجز على ذلك، أود أن أؤكد مجددا التزام أوغندا باستضافة قمة خاصة للاتحاد الأفريقي بشأن الأشخاص المشردين داخليا. ونطمئن السيد غوتيريس والمجلس بأن أوغندا سوف تفعل كل شيء ممكن لتكليل الاجتماع بالنجاح.

لقد تناول السيد غوتيريس مسألة التشرد الداخلي. وكما يعلم المجلس جيدا فإن مسألة التشرد الداخلي مسؤولية تتحملها الدولة ذات السيادة وليست أمرا يقع ضمن نطاق ولاية المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وقد شهدنا مؤخرا تشردا، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نجم عن الأنشطة الوحشية لما يسمى جيش الرب للمقاومة. لقد شرد العديد من الأشخاص. وهذا مجرد مثال واحد للتشرد الداخلي.

وفي الظروف التي تنهار فيها الهياكل الداخلية أو مؤسسات الدولة ولا يمكن بالتالي للدولة أن تضطلع بمسؤوليتها عن حماية مواطنيها، يُطرح السؤال التالي: ماذا سيفعل المجتمع الدولي؟ وقد أصاب السيد غوتيريس عندما أشار إلى مسألة المسؤولية عن الحماية. وكما يعلم المجلس، فقد تناول مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تلك المسألة وتم إقرارها. ولسوء الطالع، لم يُفعل أي شيء لتحقيقها، وهناك العديد من المسائل المتعلقة بالسيادة لا أحد يريد تناولها. غير أنني أرى أنه ربما حان الوقت لكي يقوم المجلس بدور ريادي في تنشيط هذه المسألة وإيجاد الكيفية التي يمكننا بها تفعيل ذلك المبدأ الذي أقره مؤتمر القمة العالمي. ومن الواضح أنه لا يمكننا أن نكتفي بالوقوف مكتوفي الأيدي بينما لا أحد غيرنا يهتم بالمشردين داخليا.

كما تناول السيد غوتيريس مسألة الوقاية. ومن البديهي أن التركيز على الوقاية أقل تكلفة من تناول نتائج كارثة من الكوارث. وكان السيد غوتيريس صائبا في تشديده على الوقاية. وهذا مفهوم واسع النطاق لا ينطبق على البرامج التي يمكن تنفيذها فحسب، بل على المسائل المتعلقة بالحكم أيضا. ومن الأهمية أن نلاحظ أن بعض

أشكال التشرد الداخلي نتاج لسوء الحكم ورداءة المؤسسات الديمقراطية في بلد من البلدان. ويجب معالجة هذا الأمر.

ولا أعتقد أنه لدى مناقشة المسائل المتعلقة بمسؤولية المجلس عن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي لنا أن نتفادى الخوض في التقسيمات القاطعة. فمتى تقع مسألة من المسائل ضمن نطاق صون السلم والأمن الدوليين؟ من الواضح أنه من الصعب جدا تحديد الخطوط، غير أنه من غير المقبول بالمثل ألا نتناول هذه المسألة. فالأدوار حددت بصورة ضيقة للغاية وحذفت بالتالي مسائل كان يتعين علينا تناولها، مثل المسألة التي أثرتُها سابقا بشأن إرساء الديمقراطية.

أود أن أكون مختصرا. وفي ملاحظاتي الختامية أود، مرة أخرى، أن أشيد بالسيد غوتيريس على ما أبداه من قيادة نموذجية، كالمعتاد، لدى تناوله هذه المسائل.

السيد دباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أضم صوتي في البداية إلى الذين سبقوني لكي أشكر السيد أنتونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا. وأثني على الجهود التي يقوم بها العاملون في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تحت قيادته، في سبيل توفير الاحتياجات الإنسانية للاجئين في مختلف أنحاء العالم، وأعرب عن تقديرنا لتضحياتهم.

ولا شك أن مسألة اللاجئين والمشردين داخليا من أهم المشاكل التي تشد انتباه المجتمع الدولي، وخاصة في منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط، اللتين شهدتا في العقود الأخيرة عددا كبيرا من الصراعات، وتعرضتا لبعض الكوارث الطبيعية كانت نتيجتها تشريد الملايين من السكان من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى يعتقدون أنها أكثر أمنا في بلدانهم أو خارج بلدانهم. وقد نتج عن هذه الحركة السكانية مشاكل كثيرة بسبب التوتر الذي ينشأ غالبا بين اللاجئين والسكان المحليين. ومن هنا يبرز الدور الإنساني الهام الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا وحمايتهم.

إن نظرة على خريطة اللاجئين في العالم توضح لنا أن هناك أكثر من ١٥ مليون لاجئ، من بينهم ٦ ملايين و ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وهناك ما يزيد على ٦٥ مليون من المشردين داخليا في مختلف أنحاء العالم. ويتركز العدد الأكبر من اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا والشرق الأوسط، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والبلدان المجاورة، والعراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والسودان. وكما يعرف الجميع، تقع على كاهل الدول المضيفة، بمساعدة المجتمع الدولي، مسؤولية مد العون وتقديم المساعدة للاجئين. كما تقع على كاهل الحكومات الوطنية، بمساعدة المجتمع الدولي، مسؤولية حل المشاكل الأمنية والإنسانية للمشردين داخليا. ولكن يبقى الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا في نظرنا هو القضاء على بؤر الصراع في مختلف أنحاء العالم، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وإعادة إدماجهم من خلال توفير فرص العمل، والدفع بوتيرة التنمية في بلدانهم من خلال جهد وطني وشراكة دولية فعالة.

إن ليبيا، التي رزحت تحت الاحتلال والاضطهاد الفاشي حليف النازية لما يزيد على ثلاثة عقود، لجأ خلالها آلاف الليبيين خارج البلاد بسبب البطش الفاشي، تدرك تماما حجم المعاناة التي يتعرض لها الفلسطينيون حاليا في ظل الاحتلال الصهيوني لأراضي فلسطين، وخاصة أولئك اللاجئين الذين يشكلون ثلثي سكان غزة. هناك قرابة مليون لاجئ ضمن سكان غزة، يعيشون منذ أسبوعين تحت وابل القنابل وقذائف المدفعية، في ظل حصار كامل لا مجال فيه حتى للهروب من هذه المحرقة، التي للأسف تستعيد أساليب النازية بوسائل دمار وتقتيل حديثة تسببت حتى الأمس في

استشهاد ما يزيد على ٧٠٠ فلسطيني، من بينهم ٢١٩ طفلاً، و ٨٩ امرأة. وقد ارتفع عدد الشهداء هذا الصباح إلى ٧٦٣ شهيدا.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن نسبة كبيرة من لاجئي غزة اضطروا لترك بيوتهم والنزوح عنها عام ١٩٤٨، ثم اضطروا مرة ثانية للنزوح عام ١٩٦٧، وهذه المرة نزحوا إلى غزة. ولم يعد أمامهم الآن إلا الموت في المحرقة التي يتعرضون لها، والتي لا مخرج منها إلا الموت. لا مخرج إلا الموت وهو ما تعمل سلطات الاحتلال الإسرائيلية على تحقيقه، في انتهاك صريح للقانون الدولي، وفي ظل صمت كامل لهذا المجلس. هذا الصمت لا يمكن تفسيره سوى بأنه دعم للمعتدي، واستخفاف بأرواح الضحايا الأبرياء، من طرف أولئك الذين يعيقون المجلس عن القيام بمسؤولياته.

وفي هذا الصدد، أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، الأونروا، بقيادة السيدة كارين أبو زيد، وأُثني على الشجاعة التي يتحلى بها العاملون التابعون لها في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم المخاطر الكبيرة التي يتعرضون لها، والاستهداف المتعمّد لهم من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من مرة.

ونرجو أن يستجيب المجتمع الدولي بسخاء للنداء العاجل الذي وجّهته الوكالة بشأن غزة منذ ثمانية أيام. ونأمل أيضاً أن نستمع قريباً إلى إحاطة إعلامية من السيدة كارين أبو زيد، المفوضة العامة للأونروا، ونأمل أن يتم في المستقبل ترتيب إحاطتها الإعلامية للمجلس مع الإحاطة الإعلامية للمفوض السامي لشؤون اللاجئين، لكي تكتمل الصورة والفائدة.

علينا في مجلس الأمن أن نضع الضمانات العملية لحماية العاملين في المجال الإنساني في مناطق الصراع، وأن نتصرف بسرعة وفعالية للرد على أي تهديد يتعرضون له من أي طرف، وإزالة أية عوائق تعترض قيامهم بمهامهم. ويجب أن نلزم الأطراف المتصارعة باحترام مبادئ القانون الإنساني الدولي، والوفاء بالالتزامات التي تقطعها على أنفسها، حتى نكون قد أدّينا مهمتنا في هذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ألقي الآن بيانا بصفتي ممثلا لفرنسا.

أود أولا أن أشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على قبوله دعوة مجلس الأمن لكي يقدّم إلينا إحاطة إعلامية اليوم. لقد كان اللقاء السابق للمجلس مع المفوض السامي عام ٢٠٠٦، وتودّ فرنسا أن تعرب عن الأمل بأن تُعقد هذه الاجتماعات بشكل أكثر تكرارا في المستقبل، لأننا نعتبرها ذات فائدة خاصة لكلتا الهيئتين. كما أود أن أشكر المفوض السامي على إحاطته الإعلامية المفيدة والوافية جدا، وعلى جهده الدؤوب وجهد مفوضيته الذي تبذله غاليا في ظروف بالغة الصعوبة.

وتشعر فرنسا بالقلق العميق حيال العدد المتزايد من اللاجئين المشردين، ليس نتيجة الصراع فحسب، وإنما أيضا، وكما أشار المفوض السامي، نتيجة عدد من العوامل الأخرى التي تثير أجواء التوتر السياسي، بما في ذلك الفقر المدقع، وعدم توافر الموارد الطبيعية، وأزمات الغذاء والوقود وعواقب تغيّر المناخ. فعلى المجتمع الدولي أن يضمن أن هؤلاء السكان محميّون كما يحق لهم.

إننا أيضا، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قلقون بشأن حالة اللاجئين الذين طال أجل لجوئهم. فهناك أكثر من ٥ ملايين لاجئ في العالم ما انفكوا يعيشون في المنفى طوال أكثر من خمس سنوات. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بتخفيف عبء البلدان المضيفة لهم، بما في ذلك من خلال بذل الجهد من أجل عودة اللاجئين

الأكثر ضعفا. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا باختيار مسألة اللاجئين الذين يطول أجل لجوئهم لتكون موضوع دورة عام ٢٠٠٩ المقبلة للّجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وترحب فرنسا أيضا بالتقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة لمحنة اللاجئين، سواء كان ذلك من خلال العودة الطوعية حين تسمح بها الحالة الأمنية، وكما حدث في أنغولا وليبريا وجنوب السودان، أو من خلال الإدماج، كما في تترانيا ونيجيريا وصربيا وآسيا الوسطى.

وترحب فرنسا كذلك بالعودة الواسعة النطاق للاّجئين الأفغان، والتي لا تزال جارية منذ عام ٢٠٠١. لكن مسألة اللاجئين تشكل تحديا إنسانيا وسياسيا وأمنيا هائلا لأفغانستان وجيرانها. ونحن نشجع على توثيق التعاون الإقليمي لتهيئة الظروف المواتية لعودة كريمة ودائمة وطوعية للاجئين، وذلك بدعم من المجتمع الدولي.

ويساورنا القلق إزاء العوائق الخطيرة أمام عودة من شرّدهم الصراع في جورجيا إلى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ونود أن نتذكر هنا أن محكمة العدل الدولية قد أمرت الأطراف بالامتناع عن أية أعمال من شأنها أن تعيق حريتهم في التنقل، وعن اتخاذ أية تدابير تمييزية.

في هذا الصدد، وبصورة أشمل، نرى أن الرابط هو في أغلب الأحيان مفقود بين الاستجابات الإنسانية الطارئة واستراتيجيات التنمية والإدماج القصيرة المدى والبعيدة المدى. ولضمان ما يُسمى عموما الانتقال، تؤيد فرنسا استحداث استراتيجيات شاملة لتحقيق العودة المستدامة. كما نؤيد اعتماد المفوضية والوكالات الرائدة نهج قطاعي لحماية الأشخاص المشردين داخليا، ونتذكر في هذا الصدد أهمية المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي.

إن المسؤولية الرئيسية عن حماية اللاجئين المشرّدين ومساعدتهم تقع بالطبع أولا على عاتق الدول، ويجب على المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، مساعدة الدول في حماية هؤلاء السكان. وحين يتبّين بوضوح أن السلطات الوطنية لا تكفل حماية سكانها، يتوجب على المجتمع الدولي أن يتدخّل. ولذا فإننا نعلّق أهمية بالغة على التنفيذ الفعال للمسؤولية عن الحماية. لقد تعهدنا بهذا الالتزام، ونحن مدينون به لأولئك السكان الذين يعانون.

وعلى مجلس الأمن دور يؤديه في هذا الصدد، لأن تشرد السكان يأتي غالبا نتيجة مخاطر على السلم والأمن الدوليين، والتي يمكنها أن تسهم في اضطراب مناطق بأكملها، ولأن المشردين هم أناس ضعفاء، ومن الممكن تعريضهم لانتهاكات خطيرة للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك داخل المخيمات التي تأويهم. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية منع تلك الانتهاكات ووضع حد لها. فمن يمكنه أن ينسى أعمال العنف الجنسي التي تستخدم بوصفها سلاح حرب يوقع الكثيرين من الضحايا في إقليمي كيفو وفي دارفور وحالات أخرى عديدة؟

وفي هذا السياق، قرّر المجلس أن يُدرج في ولايات عمليات حفظ السلام مسؤولية حماية المدنيين، ولا سيما اللاجئين المشردين بسبب الصراع المسلح. ويتضح ذلك في ولايات مثل ولايات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في جمهورية تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع أن التعاون ضروري بين عمليات حفظ السلام والجهات الفاعلة على الصعيد الإنساني، لا يمكننا الخلط بين العمل الإنساني وحفظ السلام. وتعلق فرنسا، شأنها شأن

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أهمية كبيرة على احترام مجال العمل الإنساني، وذلك أمر ضروري لضمان الوصول إلى المجتمعات السكانية المحتاجة وسلامة العاملين في الوسط الإنساني وأمنهم.

وفيما يتعلق بمسألة وصول المساعدات الإنسانية، أتاح لنا اتخاذ القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) بشأن الصومال فرض جزاءات على الذين يعوقون إيصال المساعدة الإنسانية. ونرحب بإعادة التأكيد على جزء من نص ذلك القرار فيما يتعلق بنظام الجزاءات لجمهورية الكونغو الديمقراطية المحدد بموجب القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨) المتخذ أخيرا.

ومسألة وصول المساعدات الإنسانية، بطبيعة الحال، بالغة الأهمية بصفة عامة في مساعدتنا على التصدي بشكل أفضل لمشاكل اللاجئين والمشردين. ولا يفوتنا أن ننظر، على سبيل المثال، في أمر مئات الألوف من المشردين داخليا الهاربين من القتال في مقديشيو؛ كما أننا لا نملك ألا ننظر في دارفور أو كيفو أو العراق أو أفغانستان، وبالطبع لا نملك ألا ننظر في الحالة الراهنة في غزة.

وأود بصفة عامة أن أشير إلى الأهمية التي يجب أن يعلقها مجلس الأمن على حماية المدنيين. وذلك البعد أيضا هو بالطبع في صميم الإجراءات التي تتخذها فرنسا بالتعاون مع شركائها القريبين، فيما يتعلق بالحالة في غزة، كما يتجلى في وجود وزير خارجيتها، برنار كوشنر، اليوم وفي الأيام الأخيرة، وعدد من نظرائه في نيويورك، وفي الجهود التي لا تكف عن بذلها.

وأخيرا، وفوق كل شيء، أود أن أشير إلى عمليات التشريد الطويل الأجل للسكان التي ترتبط عادة ببقاء الصراعات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تدفع الناس إلى الهروب دون حل. والصراع الإسرائيلي الفلسطيني وحالة اللاجئين والمشردين الفلسطينيين نموذجان صارخان لذلك ويشهدان بأهمية العمل على إيجاد تسوية سياسية للصراعات، وبناء السلام، وتنفيذ عمليات المصالحة الوطنية التي تضمن حقوق الإنسان من أجل حل مشكلة اللاجئين والمشردين. وأؤكد للمفوض السامي أننا واعون للغاية لتلك المسألة وللدور الضروري الذي لمجلس الأمن في هذا الصدد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس للرد على الأسئلة التي وجهت والتعليقات التي أبديت.

السيد غوتيريس (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيدي وممثلي الدول الأعضاء على إسهاماتهم البالغة الإفادة والعمق في هذه المناقشة. وقد ذكر كثيرون منهم اهتمامهم بعقد جلستنا على نحو أكثر تواترا. وأنا دائما رهن إشارة المجلس. ولديّ اقتناع بأنه لا يوجد حل إنساني للمآسي الإنسانية؛ فالحل دائما حل سياسي. ويمثل الحوار مع مجلس الأمن بالنسبة لنا أولوية مطلقة في إطار تعاوننا المشترك بين المؤسسات. وكما قلت، أنا دائما رهن إشارة المجلس.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أعرب أولا لسفير كوستاريكا عن إعجابي ببلده وبأمريكا اللاتينية بصفة عامة بوصفهما من الجهات التقليدية لاستضافة اللاجئين. والمكسيك، بحدودها ومدنها التي يتجلى فيها التضامن وبرنامجها لإعادة التوطين القائم على التضامن، لديها واحدة من أفضل خطط العمل في العالم لحماية اللاجئين. وأعتقد أن المثال الذي تضعه كوستاريكا ينطوي على أهمية كبيرة للعالم اليوم، حيث يعد التسامح جوهريا لكفالة حماية اللاجئين.

وقد تكلم سفير كوستاريكا عن ضرورة تقوية التضامن الدولي. وصحيح أن معظم اللاجئين موجودون في بلدان الجنوب، وأن معظمهم يرغبون في العودة إلى ديارهم. فهم لا يريدون الهجرة إلى بلدان أكثر ثراء؛ بل يريدون

العودة إلى الوطن. ولكي يمكن ذلك وتتسنى حمايتهم لدى عودهم، فالتضامن المؤسسي، ولا سيما بين العالمين المتقدم النمو والنامي له ضرورة شديدة.

وتطرق أيضا إلى مجموعة متنوعة من المشاكل في مجال حماية المدنيين والحاجة الماسة لضمان الطابع الإنساني والمدني لمخيمات اللاجئين. وقد أثيرت تلك المسألة في كثير من البيانات. ومن المحزن الإشارة إلى جميع ضحايا الانتهاكات لحقوق الإنسان وأعمال العنف الواسعة النطاق، والمعاناة الرهيبة التي تعانيها النساء والتجنيد القسري للأطفال الذي يجري داخل مخيمات اللاجئين، والذي نشعر بالعجز عن وقفه. وكثيرا ما يكون تدخل قوات حفظ السلام بالغ الأهمية في هذا الصدد.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أعرب عن امتناني لممثل تركيا وأن أبرز أحد الجوانب التي تعد فيها تركيا محورا لأعمالنا. إن تركيا ليست من بلاد اللجوء فحسب؛ بل هي أيضا من بلدان العبور. ونحن اليوم في حالة نشهد فيها تدفقات مختلطة بشكل متزايد من السكان، أغلبهم مهاجرون لأسباب اقتصادية، ولكن بينهم أيضا نساء وأطفال لاجئون وطالبون للجوء هم من ضحايا الاتجار الذين يحتاجون إلى حماية دولية.

وبالنظر إلى الدور الذي يقوم به المهربون والمتجرون والطريقة التي تجري بها التحركات السكانية المذكورة، من الصعوبة بمكان أحيانا تمييز أولئك الأشخاص ومنحهم سبل الوصول المادي إلى الأرض لعرض مطالبهم والحصول على معاملة عادلة فيما يتعلق بتلك المطالب. وتجربتنا في التعاون في تركيا في هذا الصدد بالغة الأهمية لنا. وينبغي أن أعرب أيضا عن امتناني للنداء الذي وجهه ممثل تركيا لتقديم الدعم المالي لأنشطة مفوضيتي.

إن هذه لحظة عسيرة حقا بالنسبة للمنظمات الإنسانية. فمن ناحية، لدينا احتياجات تتزايد في كل مكان؛ ومن ناحية أخرى، نحن أيضا ضحايا للأزمة المالية العالمية. وقد عملت أنا نفسي في الحكومة؛ وأنا واثق من استحالة ألا تفعل حكومة كل ما هو لازم للتأكد من عدم انهيار نظامها المالي، ولذا فأنا أتفهم تماما ضرورة استخدام مئات البلايين من الدولارات والعملات الأخرى لدعم النظم المالية، ولكن يحدوني أمل قوي في أن يوجد نفس هذا الالتزام في دعم أرواح البشر والعمل الإنساني.

وأود أيضا أن أعرب عن شديد امتناني لسفير اليابان لإشارته إلى الأسباب الجذرية للتشريد ولضرورات الوقاية. وأعتقد أن من الأهمية بمكان إبراز أن الوقاية لم تعد مجرد مسعى سياسي ودبلوماسي. فلاتقاء نشوب الصراعات، من الضروري في كثير من الظروف، على سبيل المثال، أن تزداد كثيرا فعالية دعمنا التكيف مع تغير المناخ، ودعم المجتمعات الريفية، وضرورة القدرة على السماح للأشخاص بالعيش في بيئاتهم الريفية إذا رغبوا في ذلك. وينبغي أن تكون الهجرة أحد الخيارات؛ وينبغي ألا تكون واجبا أو ضرورة.

وهكذا، إلى حد ما، تصبح الوقاية مسألة معقدة تقتضي مجموعة مشتركة من الإجراءات التي ستظل الإجراءات السياسية والدبلوماسية دائما في مقدمتها، ولكن التي يعد التعاون الفعال بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هاما للغاية فيها أيضا. كذلك أود أن أشدد على أهمية مفهوم الأمن البشري بصفته مفهوما موحدا لحماية اللاجئين وغيرهم من المشردين وتقديم المساعدة وإيجاد الحلول لهم.

وأبدى السفير عددا من الإشارات القيمة إلى مسألتي السلامة والأمان المترابطتين في العمل الإنساني وحماية مجال

العمل الإنساني وحفظه. وأود مرة أخرى أن أؤكد أن هذه مسائل أساسية لنجاح العمل الإنساني في عالم اليوم.

وأخيرا، أود أن أهنئ اليابان على إقامة مشروعها الرائد لإعادة التوطين، الذي أرجو أن يحالفه النجاح وأن يؤدي إلى برنامج مفيد لإعادة التوطين في المستقبل القريب.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة. وأود قبل كل شيء أن أقول إننا ملتزمون التزاما عميقا بتقديم الدعم الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في أنشطتها. ونناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم الفعال للأونروا، بالوسائل المالية وغيرها، ونرجو أن تتطور الأمور تجاه تحقيق الاحترام الكامل للقانون الإنساني فيما يتعلق بالصراع في غزة.

وذكر ممثل المملكة المتحدة التشريد الداخلي والتزام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إزاءه. وأريد، بوضوح شديد، أن أعرب عن التزامنا الكامل بأن نؤدي دورنا في هذا الصدد.

كما أكد وفد الولايات المتحدة والوفد الروسي، فإن دورنا فيما يتعلق باللاجئين يختلف عنه فيما يتعلق بالمشردين داخليا. فيما يتعلق باللاجئين لدينا تفويض، والذي هو قوي جدا، وهو بالمناسبة مكرس في القانون الدولي. وفيما يخص المشردين داخليا، نحن عضو في فريق ونعمل فيه مع أعضاء الفريق الآخرين، ولا ننسى مطلقا أن المسؤولية الرئيسية هي مسؤولية الدولة، ولكن المجتمع الدولي عليه بالطبع أن يسهم في ذلك.

ونحن ملتزمون تماما بالنهج العنقودي وبتطوير إمكاناته. الشراكة أمر مهم ليس فيما يتعلق بالتشرد الداخلي فحسب؛ كما قال الأعضاء، فهي مهمة في بناء السلام والإنعاش المبكر. ونحن ملتزمون تماما أيضا ببناء السلام؛ وقد قدمنا منذ البداية عضوا من مفوضيتنا لمكتب دعم بناء السلام. وإذا جاز لي أن كون صريحا تماما بهذا الخصوص، فإننا متلهفون بشدة لرؤية بدء أعمال الإنعاش المبكر. وأنا أعرف أن حكومة المملكة المتحدة أيضا ملتزمة جدا بذلك.

وأقول إننا ربما لا نكون بحاجة إلى قوانين دولية جديدة فيما يتعلق بالتشريد القسري عندما لا يكون الأمر متعلقا بحالات اللجوء المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ المعنية بوضع اللاجئين. ولكن من الواضح أن هناك ثغرات في الحماية وإننا بحاجة إلى التأكد، من خلال أشكال ملائمة من الشراكة والتعاون، من سد تلك الثغرات في الحماية. والدول لها دور رئيسي يتعين عليها القيام به في هذا الخصوص. ولكن سيكون من المثير أيضا مناقشة ما إذا كان إجراء بعض التحسينات في القانون الدولي يمكن أن يكون مفيدا. وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالحماية المؤقتة، وذلك كمجرد مثال. أعتقد أن هناك مجالات قد يكون بعض التوضيح فيها مفيداً فيما يتعلق بالتشريعات الدولية.

إنني أشكر ممثل فييت نام. فقد أشار في المقام الأول إلى حالات انعدام الجنسية، وهي محنة منسية. إنه أمر مأساوي أن يكون هناك الكثير من الأشخاص بلا جنسية وبلا مواطنة. إنهم يبدون أشخاصاً منسيين وتبدو حقوقهم منسية. وتبذل مفوضتنا قصارى جهدها لتحسين قدرتنا وإجراءاتنا في هذا الخصوص. ولكنني أود أن ألفت انتباه المجلس والمجتمع الدولي بأسره إلى ضرورة زيادة فعاليتنا زيادة كبيرة، وبخاصة على المستوى القُطري، في معالجة مشكلة انعدام الجنسية وفي إيجاد الحلول لها. ولا يسعني إلا أن أعرب عن اتفاقي الكامل مع ما ذكره ممثل فييت نام فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وضمان الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية: وهي نفس المبادئ التي أكدت عليها في إحاطتي الإعلامية.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أشكر ممثل بوركينا فاسو على بيانه وأن أقول إن منطقته نرى فيها، لحسن الحظ، تقدما كبيرا في معالجة مشكلات اللاجئين. فهناك أعداد هائلة من اللاجئين يعودون إلى ليبريا وإلى سيراليون، وثمة أمل في إيجاد حل يحقق السلام الدائم في كوت ديفوار. وثمة ما يدعو إلى التفاؤل إزاء هذه المنطقة. وأعتقد أن آليات التعاون الإقليمي القائمة هي المسؤولة عن النجاح المحقق إلى حد كبير، ليس فيما يتعلق بالصراع فحسب ولكن أيضا بشأن برامج الحماية الإنسانية وحل قضايا اللاجئين.

وأنا أتفق تماما مع ذكره ممثل بوركينا فاسو بشأن الحاجة إلى تدريب أفراد عمليات حفظ السلام. وأعتقد أن هناك الكثير الذي يجب عمله وأن هناك مجالا كبيرا للتحسين. وكما قلت بشأن بيان ممثل كوستاريكا، فإن ثمة حاجة إلى دعم البلدان والمجتمعات المضيفة التي تتقاسم في الغالب مواردها الشحيحة مع اللاجئين. كما أود التأكيد على الحاجة إلى إعادة التأهيل – بما في ذلك إعادة التأهيل البيئي – في المناطق المتأثرة بقضايا اللاجئين، وذلك حالما ينتهي التشرد.

(تكلم بالإنكليزية)

أود أيضا أن أعرب عن تقديري الشديد للبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. فقد علق في البداية على تحديات توفير الحماية للاجئين والمشردين وتحديات الأمن للعاملين في المجال الإنساني، وأعرب عن مخاوفه إزاء التشرد الداخلي والحاجة إلى ضمان ألا يقوض عملنا بخصوص التشرد الداخلي تفويضنا بشأن اللاجئين. وأقول إنني لا أرى أي تعارض بين ما نقوم به من أجل اللاجئين وما نفعله بشأن التشرد الداخلي. فلم يترتب على ذلك حدوث إقصاء ولم يتم سحب الموارد من برامج اللاجئين وتحويلها إلى برامج التشرد الداخلي. أعتقد أن هناك قدرا كبيرا من التآزر الإيجابي، ففي الكثير من الظروف نعالج مشكلات متماثلة داخل مجموعات من السكان تقيم مع بعضها البعض، حتى وإن اختلفت طبيعة تشردها.

وأود أن أؤكد أيضا أهمية تعليقاته على العنف الجنسي وذلك القائم على نوع الجنس. وفي إطار الإصلاح الداخلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كان من بين شواغلنا الرئيسية ضمان تقليص مقرنا وتقليل الإنفاق على المنظمة باستمرار وزيادة الإنفاق على المستفيدين من خدماتنا بصورة مطردة. فقد كان لدينا ١ ٠٥٠ موظفا في جنيف؛ ونحن الآن حوالي ٧٥٠ موظفا، وسنقلل العدد في عام ٢٠٠٩ إلى أقل من ٧٠٠. ونحن نحاول استخدام الوفورات التي نحققها من إصلاحنا الداخلي في معالجة الثغرات في عملنا لصالح المستفيدين من خدماتنا. ومن بين الثغرات التي حاولنا معالجتها بهذه الوفورات مسألة العنف الجنسي وذلك القائم على نوع الجنس في الكثير من برامجنا حيث أننا، ولنكن صريحين، لا نزال أبعد ما نكون عن تحقيق النجاح، وذلك أساسا لأنه لا توجد لدينا القدرة على الإنجاز في هذه البيئات المعقدة التي تتطلب المسائل الأمنية الرئيسية فيها عمل عناصر فاعلة أخرى، وتحديدا في المجالات التي يمتلك فيه مجلس الأمن صلاحية اتخاذ القرارات.

أود أيضا أن أشكر ممثل الولايات المتحدة على تعليقاته بشأن كيفية الحفاظ على المجال الإنساني. أعتقد أن التمييز بين البعد الاستراتيجي والبعد التنفيذي يمكن أن يكون في غاية الأهمية. ومن الواضح أنه لا بد أن يكون هناك اتساق استراتيجي داخل الأمم المتحدة عندما تعمل معا في محيط بعينه. ولكن من الضروري تماما في بعض الظروف الحفاظ على الاستقلال التنفيذي لضمان مراعاة المجال الإنساني والمبادئ الإنسانية بصورة كاملة.

أود أيضا أن أشكر ممثل النمسا وأن أعرب له عن تقديري البالغ لربطه الواضح بين السلام والأمن والتشرد القسري والأهمية التي أولاها لتغير المناخ كعامل رئيسي في تأثيره على جميع الاتجاهات العالمية في المستقبل القريب، وبخاصة على الاتجاهات المتعلقة بالتشرد. فتغير المناخ يولد التشرد وتغير المناخ عامل يؤدي إلى تفاقم الصراعات التي تولد بدورها التشرد. ولهذا السبب لا أعتقد أنه يمكننا أن ننسى عند تصدينا لقضايا السلام والأمن التأثير الحالي والمستقبلي لتغير المناخ على الاتجاهات الكبرى التي سنراها في القرن الحادي والعشرين. وأنا سعيد جدا بأن المجلس سيناقش، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، أمن الطاقة وتغير المناخ في نيسان/أبريل.

وأنا أيضا متفائل جدا إزاء عمل المجلس في ضمان الانتقال السلس بين عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية تشاد وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد فيما يتعلق بمتطلبات الحماية لدينا في شرق تشاد وشمال جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما فيما يتعلق بالدروس المستفادة بشأن الاستدامة، أعتقد أنه من المهم التأكيد على أننا غير راضين بالمرة عن الاستدامة الحالية لعودة اللاجئين. ففي أحوال كثيرة يتحول أشخاص عائدون من حالة اللجوء إلى حالة المهاجرين غير النظاميين خلال الأشهر القليلة الأولى أو السنوات القليلة الأولى. ولا يرتبط السبب في ذلك دائما بالأمن. وأقول إنه يرتبط أساسا بحقيقة أن التنمية الاقتصادية وفرص العمل والحصول على التعليم والرعاية الصحية تكون غير مضمونة بالمرة في حالات ما بعد الصراع. ورغم ذلك فقد تحقق تقدم هائل في آليات الأمم المتحدة الخاصة بمعالجة هذه الحالات، وذلك من خلال بناء السلام وبمفاهيم مهمة جدا مثل مفهوم الأمن البشري. وأعتقد أننا ما زلنا نرى مزيجا من سوء الإدارة المحلية والخلل في إجراءات المجتمع الدولي، وهو الأمر الذي يقوض استدامة عودة اللاجئين والحلول بصفة عامة.

(تكلم بالإسبانية)

أود أن أشكر ممثل المكسيك على تعليقاته. فإن هناك حقا أزمة عالمية، ومن بين عناصرها الصراع والبيئة والاقتصاد والطاقة والغذاء. وفي ذلك السياق يجب أن تكون الاستجابة أيضا عالمية. فإنه، من وجهة نظري، يجب أن تكون مسألة الأشخاص المتنقلين برمتها، محور شواغل المجتمع الدولي. وأتفق بالكامل حول هذه المسألة. إنها ليست مجرد مسألة مشاكل اللاجئين أو المشردين قسراً؛ فماذا عن حقوق المهاجرين لأسباب اقتصادية؟ تلك أيضا جديرة بالاهتمام.

إنني أتكلم عن مسألة تقع بالكامل خارج نطاق ولايتي، ولكنني أتناولها بصفتي من مواطني هذا العالم. وأود أن أقول إنه في المستقبل القريب سوف يساهم تنقّل العمالة مساهمة أكبر في التنمية العالمية، وفي تخفيض حدة الفقر بشكل أكبر مما تساهم به أنواع أخرى من التنقل. وأعتقد أنه ينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا رشيدا تجاه الهجرة بوجه عام. ولسوء الحظ، فإن لدى الكثير من القادة مواقف غير رشيدة لا تسمح لهم بالنظر في الجوانب الإيجابية للهجرة. ويُعد تناول الجوانب الإيجابية للهجرة، لضمان التنقل في سياق الهجرات النظامية – والذي هو اليوم أهم بكثير في سياق الهجرة غير النظامية – إسهاما مهماً للغاية في حماية اللاجئين، الذين يقعون غالبا، في التنقلات المختلطة للأشخاص، ضحايا لحالات يصعب فيها عموما تطبيق حقوق الإنسان.

لقد ناقشنا الولايات. وأعتقد أن مسألة الولايات واضحة للغاية ومهمة جدا، وكذلك فعالية الولايات ووضوحها. ولكنني أود أن أقول بقدر أهمية هذه الولايات، تأتي أهمية الظروف المادية العملية التي يمكن أن تنفذ في ظلها

تلك الولايات بفعالية. ويجب أن نقول مراراً إننا ما زلنا بمنأى عن بلوغ القدرة الكاملة على تنفيذ الولايات التي وضعها هذا المجلس في الكثير من العمليات.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني أشعر بالأسف الشديد لأنني لا أستطيع أن أتكلم بالروسية، ولكنني سأحاول أن أرد على مداخلة ممثل الاتحاد الروسي بالإنكليزية.

أود أن أذكر مدى اعتزازنا بالتعاون مع الحكومة فيما يتعلق بحماية اللاجئين. وبالفعل، فإن المسؤولية التي تنص عليها اتفاقية عام ١٩٥١ هي مسؤولية الحكومات ذاتها، وليس لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوى دور راصد وتكميلي عندما لا تملك الحكومات القدرة - أي القدرة الاقتصادية في أجزاء كثيرة من العالم - على توفير الحماية والمساعدة للاجئين. وهكذا فإن التعاون مع الحكومات يحتل بالفعل مركز الصدارة في برنامج عملنا.

كما أشدد على ما قاله الممثل بشأن الحاجة إلى دعم البلدان في العالم النامي التي تستقبل أعدادا ضخمة من اللاجئين. وقد ذكر سوريا؛ ويمكنني أن أضيف الأردن في نفس السياق، وإيران وباكستان. ويمكننا أن نمضي قدما ونضيف أوغندا وتترانيا؛ وهناك بلدان أخرى كثيرة حول العالم تشارك بمواردها الهزيلة. ومعظم تلك البلدان ليست حتى ضمن البلدان الموقعة على الاتفاقية ولكنها تبدي تضامنا مهما فيما يتصل باللاجئين.

لقد ذُكرت الحاجة إلى التعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأستطيع أن أؤكد للممثل أننا نتعاون الآن بنشاط، وأننا ندعم أنشطة الأونروا مع الاحترام الكامل لولايتها. وأعتقد أنه من المهم جدا من وجهة نظر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ألا نثير لبساً لا يساعد على حل المشكلة. ومع الاحترام الكامل لولاية الأونروا، أناشد بقوة المجتمع الدولي أن يعطي هذه الوكالة كل ما تطلبه في هذه الظروف البالغة الصعوبة التي تعمل فيها حاليا، وبشجاعة هائلة من جانب موظفيها.

مرة أخرى، أود أن أشدد على ما ذكرته بشأن التمييز الواضح الذي نقدمه فيما يتصل بولايتنا الخاصة باللاجئين وإجراءاتنا فيما يتعلق بالتشرد الداخلي والطابع المدني للجوء، وضرورة الحفاظ على نزاهة اللجوء من خلال الحفاظ على طابعه المدني.

كما أود أن أشكر سفير كرواتيا. في طبعة هذا العام عن حواراتنا بشأن التحديات المرتبطة بالحماية، كانت هناك مساهمة بنّاءة للغاية من جانب الوفد الكرواتي الرفيع المستوى، والمكون من اثنين من نواب رئيس الوزراء ووزير العدل والملتزمين تماماً بالمشاركة في الحوار من أجل التوصل إلى حل دائم لإنهاء الأوضاع التي نعتقد أنه لم يعد يوجد ما يبررها. وفي بعض الأحيان يمضي التاريخ ويتخلف عن ركبه بعض الناس، وقد آن الأوان لكي يلحق هؤلاء الناس بركب التاريخ. ولا يسعني إلا أن أشدد على أهمية مساهمات كرواتيا في تحقيق ذلك الهدف.

وأود أن أعرب أيضا عن عميق امتناني أيضا لممثل الصين - وأعتذر أيضا عن عدم استطاعتي التكلم بلغة الماندارين - وأعرب له عن مدى اهتمامنا بملاحظتيه، أولا عن الحلول وأهمية المجموعات المختلفة من الحلول بالنسبة لإجراءاتنا - وأشكره على تقديره لدورنا في هذا الصدد - ثم عن الصلة القوية جدا بين الوساطة لحل الصراعات وحفظ السلام وحماية اللاجئين والإجراءات الإنسانية، وأهمية الحوار بين مجلس الأمن والوكالات الإنسانية لكي يكون ذلك الأمر فعالا بشكل تام.

ومرة أخرى أعرب عن بالغ تقديري لسفير أوغندا على القرار الذي اتخذه بلده باستضافة مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالتشرد القسري. ونأمل أن يقوم مؤتمر القمة هذا – وأعتقد أن جميع الشروط متوفرة الآن لتحقيق ذلك – باعتماد اتفاقية للاتحاد الأفريقي بشأن التشرد الداخلي. وأعتقد أن ذلك سيشكل خطوة شديدة الأهمية. وكما قلت في مداخلتي، ستكون هذه الاتفاقية أول صك دولي ملزم قانونا بشأن التشرد الداخلي. وفي الحقيقة، وكما قال السفير، فإنها تقدم ترجمة فعالة للمسؤولية عن الحماية، على المستوى الأفريقي.

وأعتقد أن المناقشة حول المسؤولية عن الحماية قد وقعت ضحية لانعدام الثقة في المجتمع الدولي. هناك مفاهيم مختلفة عن كيفية تنفيذ المسؤولية عن الحماية. وهناك شيء واحد واضح. يوجد الآن في الاتحاد الأفريقي برنامج عمل، وهو التزام واضح بنهج يراعي بقوة حقوق الإنسان إزاء التشرد الداخلي. وآمل بالفعل أن يكون ذلك مثالا يؤتي ثماره داخل المجتمع الدولي ويسمح باتباع نهج أكثر فعالية من جانب المجتمع الدولي برمته إزاء مسائل التشرد الداخلي. كما أود أن أشدد على التعليقات المهمة للغاية المتعلقة بالمنع.

مرة أخرى، أعتذر عن عدم التكلم باللغة العربية، وأشكر سفير ليبيا على مداخلته. إننا نقيم تعاونا في غاية الأهمية مع جامعة الدول العربية. وفي المستقبل القريب جدا – وآمل أن يكون ذلك في الشهر القادم – ستتمثل النتيجة في نشر كتاب شامل عن جذور قانون اللاجئين الحديث في التقاليد العربية والقانون الإسلامي. وفي الحقيقة، عندما ينظر المرء إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وجوانبها المختلفة – عدم الإعادة القسرية، والطابع المدني للجوء، والحاجة إلى الحماية ليس للاجئين فحسب بل أيضا للعائلات، واحترام الملكية – نجد أن كل شيء مذكور في القرآن الكريم والسنّة والأحاديث النبوية. وأعتقد أن هذا الكتاب سيكون صكاً مهماً للغاية، ليس من أجل تعزيز حماية اللاجئين فحسب، بل أيضا للإشادة بالتقاليد التي تحظى بأهمية كبيرة فيما يتعلق بالاعتراف بحقوق اللاجئين.

لقد ذكر السفير الحاجة إلى دعم السكان المحليين وتجنب حدوث التوتر بين السكان المحليين واللاجئين. وأعتقد أن ذلك يمثل مسألة أساسية. توجد أغلبية اللاجئين في بلدان الجنوب، في العالم النامي، وفي معظم الحالات يتقاسم السكان المحليون الموارد الشحيحة للغاية. ويكفينا النظر إلى شرق تشاد. حيث يتقاسم سكان تشاد موارد المياه مع عدد من اللاجئين من دارفور، والذين يفوقون في العدد أهالي تشاد أنفسهم في مناطق كثيرة. وهكذا، فإن التضامن القوي جدا مع السكان المحليين يُعد أداة أساسية للحفاظ على مساحة اللجوء.

وقد ذكر السفير أيضا ضرورة ضمان استدامة العودة الطوعية. ويمكنني أن أكرر هنا ما ذكرته في هذا الصدد. أود أن أذكر مرة أخرى نداءه بشأن تقديم الدعم الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأود أن أشير أيضا إلى أنه عندما ينظر المرء إلى الوضع في غزة من وجهة نظر المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وهناك منظورات أخرى عديدة تتجاوز نطاق ولايتي، ولكن من منظوري أنا، أرى أن ما يسبب صدمة أشد هولا هو أن السكان ليس لديهم حتى حق الفرار. إننا نوفر الحماية والدعم للاجئين الذين فروا من الصراع في مناطق عديدة، ونساعدهم على تحمل محنتهم، وعلى إيجاد حل في يوم ما لمحنتهم. ولكن في هذا الصراع، ليس للسكان الحق حتى في الفرار، الأمر الذي يجعل البعد الإنساني للحالة أكثر مأساوية.

(تكلم بالفرنسية)

وأود مرة أخرى أن أشكر الرئيس على الدعوة وأن أقول أيضا إن لدينا تعاونا واسع النطاق مع فرنسا بصفتها بلدا يمثل قبلة للاجئين. ففي العام الماضي، تلقت فرنسا أكبر عدد من طلبات اللجوء في أوروبا، وفرنسا تقدم لنا دعما كبيرا في أنشطتنا في كل أنحاء العالم وفي مختلف المجالات.

وقد ذكر الرئيس مسألة اللاجئين لفترات طويلة، ونأمل أن تتمكن اللجنة التنفيذية في دورتها القادمة من اعتماد نتائج تبادل الأفكار والحوار الذي أجريناه مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى في كانون الأول/ديسمبر. ولكن المسألة الرئيسية هي قطعا إيجاد الحلول السياسية والإنسانية معا. وقد ساعدنا في السنة الماضية ٠٠٠ ٧٣٥ لاجئ في العودة إلى ديارهم - ٠٠٠ ٧٣٥ ساعدهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على نطاق العالم. وقد قدمنا ٠٠٠ ١٠٠ طلب لإعادة التوطين، أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إننا نلاحظ أنه في بعض الدول، وأحيانا في الدول التي تواجه تحديات إنمائية هائلة، أصبحت عملية إعادة الإدماج أكثر قبولا. والمثال الأبرز هو تترانيا، التي وافقت على إعطاء جنسيتها لـ ٠٠٠ ١٧٠ شخص من بوروندي كانوا ينتمون إلى مجموعات فرت من بوروندي في عام ١٩٧٢. وهذا يعني، بطبيعة الحال، حصول أبنائهم وأحفادهم على الجنسية التترانية، ولكنه يبيّن أن هناك سخاء من البلدان المضيفة، التي يتعين على المجتمع الدولي أن يدعمها نظرا لأن إعادة إدماج هذا العدد الكبير من اللاجئين يشكل تحديات إنمائية بالغة التعقيد.

وأود أن أشدد على ما قاله الرئيس حول مسؤولية الحماية. وآمل أن يكون المثال الأفريقي مهما في تهيئة بيئة من الثقة من شأنها تيسير مناقشة مفيدة لهذا الموضوع. كما أنني أود أن أؤكد على ما قاله الرئيس عن وصول العون الإنساني، والمجال الإنساني، وأمن العمل الإنساني وحماية المدنيين بصفة عامة.

وأود أن أقول مخلصا إنني عندما أنظر إلى مجلس الأمن، أغبطه بعض الشيء. ففي الآونة الأخيرة، عانيت من التهاب طفيف وحاولت أن أحل المشكلة بتناول الأسبرين، ولكن الأسبرين لم يؤد إلى إزالة الالتهاب. فقد كنت بحاجة إلى مضادات حيوية. والمأساة هي أننا في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يوجد لدينا سوى الأسبرين. أما المجلس فلديه المضادات الحيوية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر المفوض السامي على التوضيحات التي قدمها. ولسوء الحظ، في بعض الحالات تكون المضادات الحيوية أقل فعالية وليست سريعة على النحو الذي قد يتمناه المرء.

وأود أن أشكر السيد غوتيريس على حضوره وعلى المعلومات المفيدة للغاية التي قدمها إلينا. وأعتقد أن البيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس تشهد على الدعم القوي للمفوض السامي ولعمل مكتبه وموظفيه. كما أنني أعتقد أن تلك البيانات تشهد على اهتمامنا بأن تكون لنا جلسات منتظمة لتبادل الآراء مع المفوض السامي بشأن التحديات الكثيرة التي يواجهها مكتبه ومجلس الأمن معا.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك، يكون المجلس قد أكمل المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.